تقويم أداء التعليم الجامعي باستخدام مدخل الجودة الشاملة بالتطبيق على الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية

الدكتور

عاصم محمد صالح السعيد

أستاذ مساعد بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بحريملاء
بجامعة شقراء
بالمملكة العربية السعودية

مقدمة البحث

نعيش اليوم في عالم فرضت عليه العولمة عديداً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع دخول عصر الألفية الثالثة في عصر ثورة التكنولوجيا و المعلومات بالإضافة إلى التعليم عن بعد والمكتبة الالكترونية تواجه الدول على اختلاف مستوياتها عديدا من التحديات التنظيمة الحديثة بعض التغيرات في الاساليب والأنماط الإدارية السائدة في منظماتها المختلفة ومنها مؤسسة التعليم الجامعي.

ولما للجامعات من دور قيادي في سبيل خدمة المجتمع والإسهام في نهضة الأمم وقيمها الإنسانية وتزويد المنتمين إليها بمهارات العلم والمعرفة لبناء اعداد خريجيها لبناء أوطانهم فقد حرصت تلك الجامعات على تطوير مناهجها الأكاديمية لتتوافق مع مستقبل عصر الالكترونيات الرقمية .

وتحرص وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على تشييد بنية متينة للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية، فتأخذ في الحسبان متطلبات مجتمعها وثقافته الإسلامية. وفي الوقت نفسه تحاكي أنظمة التعليم العالي العالمية. وكان الغرض الأساسي للسعي وراء هذا الهدف هو تطوير وتنمية وتحديث العملية التعليمية وكذلك تطوير النظام الإداري في ضوء الطفرة المعلوماتية والعولمة والمنافسة الشريفة بين مؤسسات التعليم العالي الجامعي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

كما تحرص الإدارة العليا لجامعاتنا على التأكيد بأن البرامج التعليمية بجامعاتنا تحقق معايير محددة وتهدف إلى تنمية وتطوير تلك المؤسسات التعليمية بإيجاد برامج رائدة لنهضة البلاد، ووضع الاستراتجيات لترسيخ نواحي القوة ومعالجة مواطن الضعف والمشكلات.

الأهداف الاستراتيجية لعمل الجودة للتعليم الجامعي (ساعاتي، ٢٠٠١م) (طايل، ٢٠٠١م)

١- دعم عملية ضمان الجودة والاعتماد بما يتمشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية لكليات الجامعة.
٢- تطبيق المعايير الأكاديمية المرجعية في كافة البرامج التعليمية التي تقدمها كليات الجامعة.
٣- تعزيز لغة المجتمع المحلي والإقليمي والدولي في مخرجات أنشطة وخدمات الكليات في الجامعة.
٤- بناء وتعزيز القدرات البشرية بالجامعات في مجال التقويم الذاتي وضمان الجودة طبقا لمعايير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال تقديم الدعم الفني المستمر لإعداد الكوادر المستمرة والمستنيرة.
٥- تطبيق وتطوير وسائل وآليات للقياس والتقييم والمواد الدراسية والتقارير الدورية المتعلقة لضمان الجودة الأكاديمية.
٦- تقديم مقترحات وتوصيات لإدارة الجامعات فيما يختص بسياسات التطوير المستمر وبرامج ضمان وتعزيز إدارة الجودة ومتابعة تطبيقها.
٧- التواصل بالجامعات المماثلة بالجامعات السعودية والتعاون المستمر مع كافة الهيئات التعليمية ذات الصلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي لتبادل الخبرات والآراء.

مشكلة البحث

إن الجامعة في مسيرتها التطويرية و العلمية تعترضها عدد من القضايا الجوهرية التي يستلزم عليها مواجهتها وحلها والتعامل معها من خلال تطوير الجامعات الجديدة والتوسع الأفقي والجغرافي للجامعة وتطوير المباني التحتية للجامعة، والتحول إلى جامعة منفتحة من خلال تعزيز دور الجامعة كشركة معرفة تقدم الاستشارات وتحتضن الأعمال، والتحول إلى جامعة الكترونية وما يتبعها من تطوير الأنظمة واللوائح والقطاع الاداري والمالي والأكاديمي والتركيز على تطوير وتطبيق المناهج وتقويمها، ووضع معايير محددة للأداء ومتابعتها وتطوير الدراسات العليا والبحث العلمي وتبنى الجامعة لبرامج عملية كحضانات للأعمال وبيوت الخبرة وبرامج رعاية العباقرة والموهوبين والتعاون مع القطاعات الحكومية والقطاع الخاص في أعادة صياغة سوق العمل السعودي ليتناسب مع قدرة المملكة الاقتصادية ومواردها المالية ومكانتها في العالم.

إن التغيير المأمول يتطلب تخطيطاً رائداً للوقائع والأحداث ونظم العمل وطرق الأداء وأساليب الإنجاز وإعادة هندسة أساليب العمل التقليدية القديمة لتستفيد بالأفكار الجديدة، وبناء جامعات وكليات قادرة على استيعاب الجديد لرفع مستوى الأداء وإن اليقين والتطوير يحتاجان إلى أفكار وآفاق جديدة لتحقق نقلة نوعية للجامعات لتنطلق إلى مصافي الجامعات العالمية، وذلك من خلال النهوض بحركة البحث العلمي والعلاقات العلمية والتعاون الدولي وخدمة المجتمع لتكون ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم من خلال وضع رؤية مستقبلية لمواجهة معوقات التطوير، والعمل على توظيف الطاقات داخل الجامعة بما يحقق التطور والتنمية معتمداً في ذلك على الخبرة الإدراية والحرص على جماعية اتخاذ القرار وتشجيع مبادرات الابتكار والعمل على افتتاح العديد من البرامج الجديدة وتطوير نظام الانتساب والتعلم عن بعد والتعليم الالكتروني والتعليم الموازي والمكتبة الرقمية وزيادة برامج الدراسات العليا ودعم أبحاثها، والاهتمام ببناء شخصية الطالب وتكوينه الثقافي والفكري وتمكنه من ممارسة أنشطة ترفيهية ومتنوعة تحرص على تعميق الوطنية والاعتزاز بالهوية الإسلامية، و التحسن المستمر للبرامج المقدمة لهم من خلال إعادة الهيكلة لبعض الكليات ومراجعة المفاهيم وتطوير الكفاءات والمهارات. بالإضافة إلى الاهتمام باعضاء هيئة التدريس من خلال توفر فرص التطور الشخصي والمهاري، والفرص البحثية والتواصل العالمي وتلاقي مؤسسات المجتمع بكل فئاتها وجميع نشاطاتها سواء حكومية أو صناعية أو خدمية او تجارية وتوفير الحوافز الإدارية والمالية لتميز الأداء.

ومع إعادة النظر في بعض السياسات والإجرءات الإدارية في الجامعة وكلياتها وتطبيق المكتبة الالكترونية والمالية وتطوير العاملين فيها من خلال توسيع التطوير الإداري والمهارات من خلال الدورات العلمية داخل وخارج المملكة. بالإضافة إلى الحوافز المالية لحسم الأداء وتسريع الترقيات الإدارية لحل مشكلة بقاء العاملين والموظفين لسنوات طويلة.

ويرى الباحث ضرورة تقديم هذه النظم والخدمات في صورة تعتمد على تكنولوجيا الحاسبات والشبكات والاتصالات لتحقيق خدماتها لقطاع كبير من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والهيئات الإدارية وذلك لتحسين خبراتهم ورفع إمكانياتهم العلمية.

وتهدف شبكة المعلومات الجامعية إلى تأكيد الكفاءة العلمية والبحثية والتعليمية وذلك من خلال وضع الخدمات والبرامج العلمية المتاحة لدى الجامعات في الوسائط المتعددة والدوريات والمجلات العلمية المتخصصة التي تخدم الأغراض التعليمية، بما يحقق منظومة غنية بالمعرفة للاطلاع على المراجع والتقنيات الحديثة للإسهام في رفع عملية التنمية التعليمية لخدمة المجتمع.

لذا دعت الحاجة إلى إجراء بعض التحسينات والتطورات التي تساعد على حسن سير العملية التعليمية بالجامعات وبصورة تحقق الهدف التي أنشأت الجامعات من أجله. ويمكن تحديد المشكلة فيما يلي:

١. عوامل تقويم التعليم الجامعي، ومؤشرات جودته في المملكة العربية السعودية.
٢. أبرز الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال الجودة.
٣. كيف السبيل إلى تحقيق الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

أهداف البحث

يسعى الباحث إلى تحقيق أربعة أساسيات لهذا البحث هي:

١- محاولة التوصل إلى بعض الأسس والمعايير التي يجب أن تراعي في تنمية وتطوير المؤسسات التعليمية (التعليم الجامعي) لبناء وإعداد خريجيها لبناء أوطانهم.
٢- تحديد نواحي القوة والضعف والمشكلات الحالية ووضع إستراتجية لترسيخ نواحي القوة ومعالجة مواطن الضعف والمشكلات التي تواجه التعليم الجامعي.
٣- تسليط الضوء على أهم النجاحات أو المزايا التي حققتها الجامعات وعلى أسباب تراجع هذه الجامعات.
٤- الوقوف على الآفاق المستقبلية ودور الجامعات التي تمكنها من مواجهة تحديات المستقبل .

أهمية البحث

أولا: من الناحية الأكاديمية

فإن موضوع مدخل تقويم وتحسين العملية التعليمية التي تواجه المؤسسات التعليمية بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة والتي تعد من الموضوعات التي لا زالت في حاجة إلى المزيد من الجهود لبلورة مدخل علمي متكامل لإصلاح الجامعات وذلك لتدني المخرجات التعليمية وعدم ملاءمتها لسوق العمل، كما أن

ظاهرة الجامعات المعاصرة الحديثة لا زالت في حاجة إلى المزيد من الجهد البحثي لإبراز أهدافها وعلاقتها بالمجتمع الداخلي والخارجي للجامعة .

بالرغم من الدراسات الخاصة كثيرة ومتنوعة في مجال التعليم إلا أن معظم الدراسات تركز على العوامل التي تؤثر على ضعف مستوى التعليم والمشكلات المسببة له حيث لا توجد دراسات تتطلع لتحديد أثر العوامل التي تؤثر على التعليم الجامعي لتحقيق رؤيتها المستقبلية بصورة مباشرة واستقراء الاتجاهات المعاصرة والتطلعات المستقبلية لمؤسسات التعليم الجامعي في ضوء التغيرات والتحديات البينة المتجددة.

ثانياً : من الناحية التطبيقية

هناك حاجة واضحة إلى هذه الدراسة حيث:

١- تلعب الجامعات دوراً بارزا في تنمية المجتمع من خلال دعمها بالمزيج المناسب من الموارد المتاحة، وتوفر التقنيات المناسبة اللازمة لعملياتها التعليمية والإدارية واستثمار التكنولوجيا لتحقيق الابتكار والتطوير فيما تقدمه من مخرجات تعليمية والتركيز على تقديم أعلى مستوى من الجودة الكلية.
٢- تواجه الجامعات منافسة شديدة في ظل التحولات الاقتصادية والتغيرات البيئية التي يشهدها المجتمع السعودي مما يظهر حاجة هذه الجامعات لقيادات إدارية فعالة تستطيع استيعاب المتغيرات المعاصرة والتفاعل معها.

خطة البحث

مجتمع البحث

يشتمل مجتمع البحث في كافة الجامعات التي تعمل في وزارة التعليم العالي[١] التي يبلغ عددها ٢٠ جامعة حكومية بالإضافة إلى ٢٢ جامعة أهلية. وتضم الجامعات الحكومية ٣٨٠ كلية و٩ معاهد وتضم الجامعات الأهلية ٣٨ كلية، ومعهد واحداً بالإضافة إلى جهات أخرى تشمل: ٤ جامعات تضم ٤ كليات و ١٠ معاهد. على النحو الموضح بجدول رقم (١) التالي:

---

[١] المصدر إحصاءات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض: مركز إحصاءات التعليم العالي: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات بوزارة التعليم العالي. ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

جدول رقم (١)

مجتمع البحث

اسم الجامعات الحكومية	عدد الجامعات	عدد الكليات	النسبة
جامعة أم القرى		٢٤	%٥,٢٤
الجامعة الإسلامية		٥	%١,٠٩
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية		١٣	%٢,٨٤
جامعة الملك سعود		٤٦	%١٠,٠٤
جامعة الملك عبد العزيز		٢٥	%٥,٤٦
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن		٩	%١,٩٧
جامعة الملك فيصل		٣٣	%٧,٢١
جامعة الملك خالد		٣٧	%٨,٠٨
جامعة القصيم		٢٦	%٥,٦٨
جامعة طيبة		٢١	%٤,٥٩
جامعة الطائف	٢٠	١٨	%٣,٩٣
جامعة الملك سعود بن عبد العزيز		٧	%١,٥٣
جامعة جازان		١٤	%٣,٠٦
جامعة حائل		١٠	%٢,١٨
جامعة الجوف		١٥	%٣,٢٨
جامعة تبوك		١١	%٢,٤٠
جامعة الباحة		١١	%٢,٤٠
جامعة نجران		١٠	%٢,١٨
جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن		٣٣	%٧,٢١
جامعة الحدود الشمالية		١٢	%٢,٦٢
إجمالي الجامعات الحكومية	٢٠	٣٨٠	%٨٢,٩٧
إجمالي التعليم العالي الأهلي	٢٢	٣٨	%٨,٣٠
جهات أخرى			
كلية التقنية		٣٥	%٧,٦٤
كلية الأمير سلطان العسكرية		١	%٠,٢٢
معهد الإدارة العامة		–	
كليات الجبيل وينبع		٤	%٠,٨٧
إجمالي الجهات الأخرى		٤٠	%٨,٧٣
الإجمالي العام للجامعات الحكومية والأهلية والجهات الأخرى		٤٥٨	%١٠٠,٠٠

عينة البحث

حتى يتمكن الباحث من تقييم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج كان لا بد من اختيار عينة عشوائية من الجامعات الحكومية وما تتضمنه من كليات بلغ عددها ٦ جامعات بنسبة ٣٠% من مجتمع البحث تتضمن ٢١٠ كلية بنسبة ٥٥,٢% من مجتمع البحث ٣٨٠ كلية. بالإضافة إلى اختيار عدد من كليات التقنية تشمل ٦ كليات بنسبة ١٧% من المجتمع الكلي الذي يشمل ٣٥ كلية تقنية. وحيث تعمل جميعها المجال نفسه كما تتشابه هذه الجامعات في الأساليب الإدارية وإجراءات العمل وأساليب التعليم. وبالرغم من ذلك تبقى الاختلافات موجودة في كيفية التطبيق وهذا أمر مختلف من جامعة إلى جامعة أخرى في حجم المبنى والموارد المالية والمقررات الدراسية. وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (٢) التالي :

جدول رقم (٢)

عينة البحث

اسم الجامعات (الحكومية	عدد الجامعات	عدد الكليات	نسبة عدد الكليات / مجموع العينة
جامعة الملك سعود	٦	٤٦	%٢٣,٠٠
جامعة الملك عبد العزيز		٢٥	%١٢,٥٠
جامعة الملك فيصل		٣٣	%١٦,٥٠
جامعة الملك خالد		٣٧	%١٨,٥٠
جامعة الملك القصيم		٢٦	%١٣,٠٠
جامعة الأميرة نورة		٣٣	%١٦,٥٠
مجموع العينة	٦	٢٠٠	%١٠٠,٠٠
المجموع الكلي الحكومي	٢٠	٣٨٠	
نسبة مجموع الجامعات والكليات العينة للمجموع الكلي للجامعات والكليات الحكومية	%٣٠	%٥٣	
مجموع عينة الكليات التقنية			٦
المجموع الكلى للكليات التقنية			٣٥
نسبة مجموع كليات العينة التقنية للمجموع الكلي للكليات التقنية			%١٧

حدود البحث

تكتشف الدراسة بعض الصعوبات التي تواجه الباحث:

١. حدود مكانية: طول المسافة المكانية والجغرافية بين الجامعات والكليات.
٢. صعوبة الحصول على المعلومات من الجامعات والكليات المختلفة نظراً لسرية المعلومات والبيانات.
٣. قلة المراجع والدوريات التي تتناول هذا البحث في المكتبات السعودية.
٤. اعتبارات الوقت والجهد بالنسبة للباحث.
٥. لم تشمل عينة البحث التي أحضرها الباحث لدراستها الجامعات الأهلية أو المعاهد العلمية والعمادات التعليمية لأنها تخرج عن نظام الدراسة. واقتصرت فقط على الجامعات الكليات الحكومية.

أسلوب البحث

تشمل الملامح الأساسية لأسلوب هذا البحث في البيانات المطلوبة للبحث ومصادر الحصول عليها وأساليب جمعها.

البيانات المطلوبة للباحث

تطلب إنجاز هذا البحث بيانات ثانوية وأخرى أولية عن المشكلة موضوع البحث وقد تركزت حول الجوانب التالية:

١- الدراسات السابقة ذات العلاقة بالتعليم الجامعي
٢- مركز إحصاءات التعليم العالي: وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات بوزارة التعليم العالي بالسعودية.
٣- آراء أعضاء هيئة التدريس بالكليات الجامعية
٤- جمع المعلومات من خلال اللقاءات والاجتماعات والزيارات للمرافق من مختبرات وقاعات دراسية ومكتبات

مصادر الحصول على البيانات

انقسمت تلك المصادر إلى مصادر ثانوية وأخرى أولية. وقد ضمت المصادر الثانوية المراجع العلمية من كتب ودوريات ومجلات وأبحاث وغيرها ذات الاهتمام بموضوع البحث. أما المصادر الأولية فقد ضمت أعضاء هيئة التدريس بالكليات المختلفة.

المنهج العلمي للبحث

استخدم الباحث منهجين علميين لبحثه وهما:

(أ) منهج التحليل الوصفي ومدخل تحليل النظم وذلك في توصيف وتحليل البيانات لرصد وتفسير واقع التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية واستقراء دلالة البيانات لرصد وتحليل وتفسير الجهود العلمية والاتجاهات العالمية في مجال تقويم أداء جودة التعليم الجامعي لاستخلاص مؤشرات جودة مؤسساته.

(ب) منهج التحليل المقارن وذلك في بعض المواضع التي كانت تقتضي إجراء نوع من المقارنة.

الدراسات السابقة

هناك بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث التي توفرت للباحث سواء تلك التي أجريت في المجتمع السعودي أو المجتمعات الأخرى نظراً لأن موضوع الباحث يتناول العوامل المؤثرة في تقويم وتحسين أداء التعليم الجامعي. والتي تمثلت في الدراسات ذات الصلة بالنسبة لهذا البحث بهدف التعرف على أهم النتائج والمؤشرات العامة التي أسفرت عنها.

١- دراسة مدني، ٢٠٠٨م

أوضحت تلك الدراسة أن التغيرات التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة تطلب إعادة النظر في ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين، وإعادة النظر في وظائف الجامعات وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل، وتأكيد تطوير الأداء الجامعي ووضع مؤشرات للأداء وضمان الجودة والتطوير المستمر للنظم الجامعية .

وتوصلت تلك الدراسة إلى أن الحاجة إلى التخطيط الجامعي يتطلب إدراك التغير في التعليم الجامعي على المستوى العالمي في ضوء المحاور الأربعة التالية:

١- سلبيات التوسع في التعليم باعتبار أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي، والرفاهية، وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم، وتوفير مقومات عملية وتحديث المجتمع.
٢- تحديث نظم وأساليب الدراسة الجامعية من خلال تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي التي أثرت بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس الجامعي مما دفع الجامعات على مساعدة الطلاب على اكتساب مهارات التعلم وخاصة أساليب التعلم الذاتي.
٣- توجيه البحث العلمي لخدمة المجتمع وذلك في ضوء التغيرات والتحولات العالمية. وتبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع باعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع

القرارات وتحليل السياسات وتكوين الاتجاهات لدى الطلاب الباحثين على البحث العلمي والقدرة على حل المشكلات باستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعليم الذاتي وغيرها.

٤- الاتجاه إلى جودة التعليم العالي و تبني الاتجاه بضرورة تقويم أداء الجامعات في وضع نظم الاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية والنظم الجامعية.

أيضاً توصلت تلك الدراسة إلى أن التحدي الراهن المستقبلي المطروح على التعليم الجامعي العربي يتطلب قدرة غير مسبوقة في التعامل معه. وهذا يتطلب دراسة ما يلي:

- وضع الخطوط العلمية لإمكانية تطوير المهارات والمعلومات.
- وضع المناهج ومدى مناسبتها مع المعلومات البحثية وحاجة سوق العمل .
- وضع الطلاب ومدى تفاعلهم مع التطوير مهارياً ومعلوماتياً.

وأخيراً توصلت تلك الدراسة إلى الآليات المستخدمة في جامعة الملك عبد العزيز بهدف التطوير والارتقاء بالعملية التعليمية إلى مستوى الدول المتقدمة سعياً وراء تحقيق الطموحات الأكاديمية والفنية والبحثية التي نتمناها لكافة جامعاتنا وهي:

١- مركز تطوير التعليم الجامعي الذي أنشأ في عام ١٤٠٧هـ ويشمل: طرح إعداد المناهج ووسائل تطويرها، وأساليب إعداد المادة العلمية، وطرق التدريس، وأساليب التقويم .

٢- إدارة الجودة الشاملة TQM لتنسيق وتوحيد جميع الجهود التطويرية، لتحقيق المزايا التالية:

١- يشمل جميع الجوانب الإدارية والأكاديمية على مستوى الجامعة ككل.

٢- أساسيات أسلوب إدارة الجودة الشاملة لإحداث أي تغير حقيقي في الجامعة.

٣- عمل هيكل لجميع النشاطات التطويرية في بدء وضع رسالة ورؤية الجامعة وتوجيه الجهود نحو هدف واحد.

٤- التطوير والتحسين المستمر وهو الهدف الأساسي لعملية التطوير.

٥- التركيز على مقياس وتقييم الأداء وهو أحد أهداف إجراءات التطوير الحالي.

٣- دراسة المعهد الدولي للتخطيط التربوي بباريس التابع لليونسكو، ٢٠١١م -١٤٣٢هـ.

تتناول هذه الدراسة تحديث وتطوير التعليم العالي في دول الكومنولث، وكشفت هذه الدراسة أن دول الكومنولث تختلف اختلافاً كبيراً من حيث حجمها ومستوى التنمية بها. إذ يعد بعضها دولاً متقدمة وتمتلك أنظمة تعلم عالية ومتنوعة في حين أن الغالبية منها بلدان نامية وتمتلك بعض هذه الدول قطاعاً تعليمياً صغيراً.

ويشار إلى أن بعضها يفتقر إلى جامعات خاصة بها إذ تعتمد على الجامعات الموجودة في دول أخرى، وإن ظهور اقتصاد المعرفة، والطلب الكبير على المهارات اقتضى التوسع في التعليم العالي في جميع الدول وشجع هجرة أصحاب المهارات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وعزز التعليم عبر الحدود المتمثل

في العولمة والتغيرات التقنية والاقتصاد القائم على المعرفة ومتطلبات المهارات المتغيرة في سوق العمل وانتشار المؤسسات والبرامج، ونوعية التعليم العالي وجودته. كل ذلك أدى إلى حدوث تغيرات في التعليم العالي ليس فقط في دول الكومنولث لكن في جميع دول العالم.

كما أوضحت هذه الدراسة أيضاً أن مجموع سكان دول الكومنولث البالغ عددها ٥٢ دولة ما يقرب من مليارين. اي ما يقارب من ثلث سكان العالم. كما أن ٤٤ من هذه الدول دول نامية في حين أن الباقي دول متقدمة اقتصاديا.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن من سمات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم هي:

١- تضاعف عدد الطلاب في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم من ٦٨ مليون في عام ١٩٩١م. إلى ١٤٣,٩ مليون طالب وطالبة في عام ٢٠٠٦م.

٢- ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي للطلاب في الجامعات من ١٣,٨% إلى ٢٥% خلال الفترة من عام ١٩٩١م. حتى ٢٠٠٦م.

٣- أسرع المناطق نمواً في التعليم العالي هي : شرق اسيا، ومنطقة المحيط الهادي في حين أن الحد الأدنى لمعدل الالتحاق الإجمالي للطلاب ٥% في منطقة افريقيا التي تشكل ثلث بلدان الكومنولث.

٤- تشير الاتجاهات إلى أن دول الكومنولث المتقدمة مثل استراليا، كندا، وبريطانيا من أكثر الدول تقدما في نسب الالتحاق بالتعليم العالي كما توسعت في أنظمة التعليم بسرعة فائقة بين عام ١٩٨٥ و ١٩٩٥م .

٥- الدول التي يكون فيها معدل الالتحاق بالتعليم العالي منخفض والتوسع بطئ نسبيا مثل كينيا، مالاوي، وبنجلاديش.

٦- دول تتزايد فيها معدل الالتحاق الإجمالي بسرعة مثل الهند، ماليزيا، نيوزلاندا، نيجيريا، وتنزانيا على الرغم من أنه لايزال منخفضا للغاية في جميع هذه الدول باستثناء ماليزيا ونيوزلاندا.

٧- هناك عدد قليل من دول الكومنولث ترسل نسبة كبيرة من الطلاب للالتحاق بالدراسات العليا في الخارج بنسبة ٥٠% من طلاب التعليم العالي. كما ترسل سنغافورة وماليزيا ما يقارب من خمس طلاب التعليم العالي في الخارج ويتم دعمهم من خلال الحكومات الوطنية، بالإضافة إلى التمويل الفردي بدلا من التمويل الخاص.

٨- أستضافت استراليا وكندا وجنوب إفريقيا وبريطانيا ونيوزلندا ٧٤٠ ألف طالب في عام ٢٠٠٨م، وهو ما يمثل ٢٤,٨% من إجمالي الطلاب السعوديين في الخارج.

وأخيراً توصلت الدراسة إلى إن هناك ضرورة للحاجة الماسة إلى مزيد من التدخل الحكومي لتطوير التعليم العالي وتمويل التنمية التعليمية لضمان تكافؤ الفرص وتحسين الجودة التعليمية.

٤- دراسة عبد الرحمن، ٢٠٠٤م.

تناولت هذه الدراسة اصلاح التعليم الجامعي في مصر من خلال ما تتضمنه المؤتمر السنوي لرابطة الجامعات والكليات الأمريكية الذي عقد بولاية رود أيلاند الأمريكية حول تقييم الأداء في التعليم الجامعي. وقد شارك في هذا المؤتمر نحو ٣٥ جامعة وكلية أمريكية لمناقشة الأداء والاستفادة من الخبرات في مجال تطوير التعليم الجامعي بما يتلاءم مع متطلبات القرن ٢١ في جامعات مضى عليها ثلاثين عام.

وقد توصلت هذه الدراسة، إلى أن من أبرز الاتجاهات الجديدة التي تشكل ملامح النموذج المعرفي هي:

١-الانتقال من نمط التدريس القائم على التلقين والحفظ إلى نمط التعليم الذاتي الذي يشجع الطالب على البحث والتفكير والحصول على المعلومات بنفسه، والذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية. وربما يكون مستحيلا في الواقع المصري في ظل ضعف الامكانيات وكثرة عدد الطلاب في الجامعات المصرية. ويمكن التغلب على ذلك من خلال تقسيم الطلاب إلى مجموعات صغيرة يشرف عليها مساعدو وأعضاء هيئة التدريس من معيدين ومدرسين مساعدين.

٢-متابعة أداء الطالب عبر سنوات دراسته والحصول على تعليم أفضل وذلك من خلال ضرورة الإنفاق على التعليم العالي على جملة من المعايير والإجراءات لعل أبرزها :

أ- ضرورة وضوح الأهداف التعليمية على مستوى الجامعات والكليات والمقررات الدراسية المختلفة، وتواصل الطلاب مع الآخرين، وأن يكون كل طالب لديه الوعى الثقافي. وأن يحترم ثقافة وحضارة المجتمعات الأخرى، وطرق وأساليب التدريس المتبعة مع الطلاب لكي يكون التوافق بين طريقة التدريس وأسلوب التقويم.

ب-ان تكون لكل جامعة نماذج عملية لتقويم المقررات الدراسية عبر سنوات الدراسة. وأن تكون مسئولية أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلاب. وتبدأ عملية التقويم بطرح أسئلة محدودة وواضحة الأهداف، ثم يقوم فريق التقويم بجمع معلومات من خلال أداء الطلاب، ثم ترجمة وتحليل هذه البيانات للتوصل إلى نتائج يتم على أساسها اقتراح التغيير المطلوب.

ج- اختيار أنسب الوسائل المستخدمة في التقويم المستخدمة في الجامعات الامريكية والدول المتقدمة وهناك اتجاه متزايد نحو الاستخدام للملفات الالكترونية التي يمكن من خلالها تسجيل أعمال الطلاب عبر سنوات الدراسة لمتابعة تطوير أدائهم وهذا الأسلوب يعتمد على التكنولوجيا الحديثة من خلال أجهزة الحاسوب الذي يمكن خلاله وضع أعمال بصورة صوتية ونصوص مكتوبة وخرائط .... الخ.

٥- دراسة القريحات، ٢٠٠٢م

تتضمن هذه الدراسة تأكيد مؤتمر اليونسكو المنعقد في دنيس عام ١٩٥٠م على حق الجامعة في البحث عن المعرفة والحقيقة أينما كانت، ونشر مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وتطور أساليب التعاون وخدمة الأفراد والمجتمعات كمؤسسة اجتماعية، وتحقيق التقدم والازدهار الاجتماعي والتكنولوجي كمؤسسة علمية وتربوية وبحثية وتنموية من خلال وظائفها، والتدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع ومبادئه.

إن التعليم الجامعي يحتاج إلى تطوير في المناهج وأسلوب التدريس، والتقويم، وفي التعيين من مستوى هيئة التدريس إلى مستوى رئيس الجامعة، وفي مجال البحث العلمي، وأساليب خدمة المجتمع، ومستوى جودة التعليم، حتى يتمكن التعليم الجامعي أن ينهض ويتقدم ويرتقي بالمجتمع نحو الازدهار وتحقيق التنمية المنشودة التي يطمح المجتمع الوصول اليها .

٦- دراسة (Lovel Ock، 1990)

تشير هذه الدراسة إلى أن الخدمات التعليمية (المؤسسة تعليمية سواء كانت حكومية أو أهلية) تتضمن:

١- خدمات أساسية جوهرية
٢- خدمات مساعدة إضافة

وتتكون الخدمات الجوهرية للكلية من عنصر تعليم الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة، أما الخدمات المساعدة الإضافية فهي التي توفرها الكليات مثل: طلبات التسجيل، الرد على الشكاوى، مواقف السيارات، الكفتيريا، المطعم، خدمة النقل ... الخ.

إن الخدمات المساعدة التي توفرها الجامعات والكليات تميز المؤسسات التعليمية الناجحة بعكس المؤسسات غير الناجحة. وبناء على ذلك قسم Lovel Ock الخدمات المساعدة إلى ثماني مجموعات وهي:

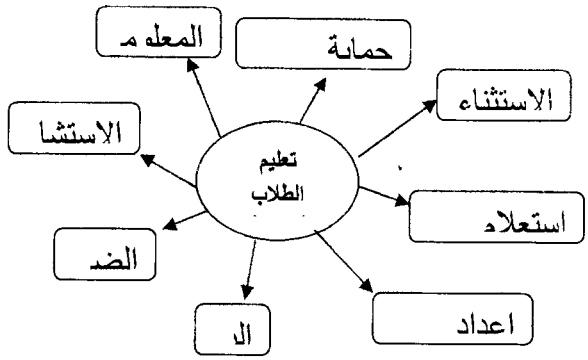

أولاً: الضيافة: وقد تُقدم مثل هذه الخدمات أحياناً بالمجان أو مقابل أجور زهيدة.

١- حسن استقبال الطلاب الجدد والترحيب بالطلاب القدامى لخلق انطباع جيد من الجامعة والكلية ودرجة اهتماماتهم وتعاطفهم مع الطلاب.
٢- قاعات الطعام والشراب.
٣- خطوط الهاتف.
٤- الصراف الآلي.
٥- الوسائل الترفيهية (الكشافة، إلقاء الشعر، البرامج الدراسية).
٦- المسجد.
٧- الأمن والحراسات.

ثانياً : المعلومات : ان الطلاب الجدد وأولياء الأمور في حاجة إلى معرفة المعلومات التالية:

١- قائمة الأسعار في الجامعات والكليات الخاصة.
٢- لوحات إرشادية عن مواقع الخدمة، مثل القاعات الدراسية، الكافتريا، الملصقات.
٣- إجراءات تقديم الخدمة .

ثالثاً : الاستشارات مثل: التدقيق، والاستشارات الفنية والإدارية، والنصائح الشخصية.

رابعاً: استعلام الطلبات مثل: طلبات التسجيل، وإدخال الطلبات من موقع الالكتروني واستخدام البريد الإلكتروني، والبطاقة الجامعية للطلاب.

خامساً : حماية الممتلكات مثل:

١- خدمات مواقف السيارات للطلاب وأولياء الأمور وأعضاء هيئة التدريس.
٢- حماية أجهزة الكمبيوتر والجوالات.

سادساً : الاستثناءات (ليست من ضمن الخطة التعليمية المقررة للجامعة) مثال: الإرشاد الديني والاجتماعي، وتقديم الخدمات الصحية، وأماكن خاصة للمعاقين.

سابعاً : معالجة الشكاوى: حيث يقوم الطلاب، والمجتمع، وأولياء الأمور، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريون بعرض شكواهم على مقدم الخدمة من أجل فحصها ومعالجتها بالسرعة المناسبة.

ثامناً : إعداد الفواتير: تقوم الكلية أو الجامعة الخاصة بإعداد ايصالات الدفع من الطلاب، وكشوف ادارية عن حسابات العملاء (مثل خدمات الكهرباء والمباني ... الخ) .

٧- دراسة Gwiner & Bitner جيونتر وبيتر، ١٩٩٨م

تناول هذه الدراسة المنافع التي يرغب فيها العميل (الطلاب، أولياء الأمور، الإداريون، أعضاء هيئة التدريس، المجتمع) في الحصول عليها من علاقتهم بالمنظمة الخدمية. وقدمت هذه الدراسة أربعة أنواع من منافع العلاقات التي يحصل عليها العملاء.

١- المنافع الاجتماعية social benefits التي تشير إلى الجزء العاطفي من العلاقة بين العميل ومنظمة الخدمة. فالعميل يسعد بوجود علاقة ايجابية مع مقدم الخدمة.
٢- المنافع السيكولوجية psychological benefits تشير إلى تخفيض الشعور بعدم التأكد.
٣- المنافع الاقتصادية economic benefits تتضمن مزايا مادية وغير مالية (مثل توفير الوقت).
٤- منافع المعاملة الشخصية للعميل Customization benefits وتشير إلى الإخلاص والثقة والاعتمادية والمصداقية وتوفير المعلومات.

٨- دراسة الزامل، ١٩٩٣م.

تعتبر هذه الدراسة من أولى الدراسات التي تناولت مفهوم إدارة الجودة الشاملة في البيئة العربية وخاصة المنظمات السعودية وقد كان هدفها الرئيسي تقديم إطار عام لمفهوم إدارة الجودة الشاملة ومدى إلمام المنظمات السعودية به.

كما بحثت هذه الدراسة المعوقات الرئيسية لضعف التطبيق، وسبل نشر الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة. وقد تناولت هذه الدراسة استخدام الاستبانة في جمع المعلومات ودلت نتائج الدراسة على أن ٤٢% من المنظمات التي استجابت للدراسة، تطبق مفهوم إدارة الجودة الشاملة، وأن ٢١,٥% تخطط لتطبيق هذا المفهوم.

وقد شملت الدراسة ١٠٠٠ منظمة منها ٨٣٩ منظمة لم تطبق مفهوم إدارة الجودة الشاملة. ومن جهة اخرى وجدت الدراسة علاقة طردية بين حجم المنظمة ومدى وضوح مفهوم الجودة الشاملة وكذلك محاولة لتطبيقه.

٩- دراسة العلى، ١٩٩٦م.

تدور هذه الدراسة حول تطبيق التعليم الجامعي باستخدام نظام إدارة الجودة الشاملة، وقد خلصت الدراسة إلى إن:

كل من استراتيجيات إدارة الجودة الشاملة في الجامعات تعتمد على الجهة المشتركة التي من خلالها بالإمكان مشاركة الأفراد العاملين، والتطورات المستجدة التي تمكن الجامعة من استخدامها في تحقيق الأهداف

والطموحات لدى العملاء. هذا بالإضافة إلى أن تطبيق هذا النظام في مؤسسة التعليم العالي يتطلب ضرورة الحصول على الدعم من منظمات الاعمال المختلفة.

وفي دراسة قام بها (Seymour, 1991) على ثلاث وعشرين من الكليات والجامعات الرائدة التي تقوم بتنفيذ برنامج إدارة الجودة الشاملة. أفادت هذه الدراسة أن إدارة الجودة الشاملة تستطيع أن تخلق فرقاً في تحسين جودة التعليم تشمل فوائد ادارة الجودة الشاملة في الحرم الجامعي المتمثلة في تضاعف إمكانية المؤسسة التعليمية وتأثيرها على مسئولية الخدمات التي تقدمها. وأصبح اتخاذ القرار قائماً على المعطيات والحقائق أكثر مما كان عليه.

أما دراسة براون وجاكو لين (Brown & Jacqueline, 1995) فتدور حول اتجاهات الموظفين نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في وزارة التربية والتعليم في ولاية أورغن الأمريكية. وهدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين اتجاهات الموظفين في تلك الوزارة، وأثر هذه الاتجاهات على تطبيق إدارة الجودة الشاملة.

وتضم عينة الدراسة : ٤٠٠ موظف يعملون في وزارة التربية والتعليم في المديرية العامة في ولاية اورغن الأمريكية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود فروقات تتعلق بأثر مدة الخدمة، والجنس على تطبيق إدارة الجودة الشاملة. كما وجدت الدراسة أن الاختلافات المرتبطة بالمتغيرات الباقية للمستوى التعليمي، العمر، الخلفية العرقية، ومكان العمل على تطبيق ادارة الجودة الشاملة.

١٠ - دراسة ناجي، ١٩٩٨م.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مفاهيم وأساليب إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي في الأردن. فقامت بتطبيقها على جامعة عمان الأهلية عن طريق استقراء آراء عمداء الكليات ورؤساء الاقسام ومدراء الدوائر والطلبة حول تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة .

ودلت نتائج هذه الدراسة أن مستوى رضا طلبة جامعة عمان الأهلية كان مرتفعاً فيما يخص تجهيزات الجامعة و منخفضاً بالنسبة لخطط الدراسية والكادر الأكاديمي والأنظمة والتعليمات الداخلية. كما تتوفر لدى الجامعة القناعة والرغبة في تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة، كما أن الجامعة تقوم بالتطبيق الفعلي لبعض مبادئ إدارة الجودة الشاملة مثل تقديم الحوافز للموظفين والعمل على تلبية احتياجات الطلبة.

وفي عام ١٩٩٠ بدأت جامعة ماريلاند بأمريكا نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة وكان اهتمام رئيس الجامعة كبيراً في تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعة وكانت محاولة الجامعة تطبيق إدارة الجودة الشاملة للضرورة والرغبة في التفوق. كما أن هناك ثلاثة عوامل رئيسية حفزت رئيس الجامعة إلى الاهتمام بتطبيق وإدارة الجودة الشاملة وهي:

- عدم التساوي في نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة.
- الصعوبات المالية التي كانت توجه الجامعة.
- التغيرات الثقافية التي تنتج عن تطبيق ادارة الجودة الشاملة .

وقد أظهرت التطبيقات نتائج تتلخص في أن معظم تطبيقات نظام TQM في التعليم العالي تتركز على الجانب الإداري أكثر مما هي عليه في الجانب التدريسي. والبحث العلمي في الجامعة (fram, 1995).

١١- دراسة لونجر وسكازيرو (Longer & Scazzero, ١٩٩٥)

تركزت هذه الدراسة حول التحديات المستمرة لإدارة الجودة الشاملة، وتحديد المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيق TQM ومن وجهة نظر المدراء. فقد أجريت الدراسة على عينة شملت ١٣٧ من المدراء المتمرسين في إدارة الجودة الشاملة، يعملون في ١٠ مؤسسات صناعية وخدمية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- ان TQM تؤدي إلى تحسين جودة المنتجات والخدمات ولكن مؤسساتهم لم تطبق بعد المبادئ.
٢- وجود مجموعة من المشاكل التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسساتهم إلا أن تركيز معظم المديرين على معالجة المشاكل ما زال محدوداً.

من جهة أخرى قام درياس، ١٩٩٤م. بدراسة إدارة الجودة الشاملة وإمكانية الإفادة بها في قطاع التعليم السعودي والمعوقات التي تواجه ذلك. وخلصت هذه الدراسة إلى انه من الضروري تطبيق مفاهيم TQM في المؤسسات السعودية المختلفة. وإن الظروف مهيأة للبدء في تطبيق مفاهيم وأساليب إدارة الجودة الشاملة في النظام التربوي السعودي. كما وجدت الدراسة أن المسئولين التربويين السعوديين أمامهم نماذج وأساليب عديدة لإدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في المدارس السعودية.

١٢ - دراسة رويلس، ٢٠٠٨م.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن:

١- عدد الباحثين في العالم في عام ٢٠٠٠م. ٥,٨ مليون، وفي عام ٢٠٠٧م. ٧,٢ مليون.

٢- نسبة عدد الباحثين إلى أعداد الباحثين في العالم:

٦,٢% في الدول المتقدمة، و٣,٧% في الدول النامية، و٣,٦% في الدول الأقل تقدما، و٤١% في آسيا، و٣٠% في أوربا، و٢٥% في أمريكا، و٢,٢% في إفريقيا.

٣- متوسط معدل الإنفاق العالمي على البحث لكل باحث في عام ٢٠٠٠م. ١٥٨ ألف دولار، وفي عام ٢٠٠٧م. ١٩٥ ألف دولار. والدول النامية ١٠٠ ألف دولار. بينما الدول الأقل تقدما ٨٤ ألف دولار.

٤- نسبة التعليم الجامعي في ٢٠٠٧م :

٩٥% في كوريا الجنوبية، و٩٤% في فلندا، و٩١% في اليونان، و٨٢% في أمريكا، و٨٠% في الدنمارك، ٣% في أثيوبيا، و١% في غانا.

١٣ - دراسة السعيد، ٢٠٠٨م.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

- التعليم الجامعي المصري يعاني من أزمة الوضع الراهن في جميع عناصره (مدخلات، عمليات، مخرجات) مما يجعله غير قادر على مواجهة التحديات والمتغيرات الجديدة على الساحة المحلية والدولية.
- تمثل مؤشرات الجودة التعليمية إحدى الأدوات التعليمية الأكثر دلالة تحديدا، والأكثر قدرة على وصف النظم التعليمية بصورة إجمالية كلية، ولكنها لا تصف الواقع بدقة علمية تامة بل تقدم لمحة خاطفة عن واقع النظام.
- هناك المئات من المؤشرات الدالة على جودة مؤسسات التعليم الجامعي والتي يمكن تجميعها في عدد قليل من المؤشرات الرئيسية وهي: التشريعات واللوائح، الموارد المالية، الموارد البشرية، الموارد المادية، الإدارة، البرامج البحثية، بنية التعليم والتعلم، الخدمات المدعمة للتعليم والبحث.

كما أوضحت الدراسة أن كليات التربية تعاني من العديد من المشكلات والتحديات التي تجعلها غير قادرة على القيام برسالتها بمعدلات عالية من الجودة، وأبرزها ما يلي:

١- انخفاض مستوى رضا أعضاء هيئة التدريس عن الأداء في مجالاته المختلفة.
٢- انخفاض مستويات رضاء الطلاب في مرحلة البكالوريوس والليسانس عن الأداء الفعلي.
٣- عدم التجانس في نسب وأعداد العناصر البشرية (الإدارة، اعضاء هيئة التدريس، والعاملين) مع وجود تباين بين الكليات في هذه النسبة والأعداد.
٤- انخفاض متوسط تكلفة الطالب السنوية وعدم توازن في الانفاق على البنود المختلفة مما يشير إلى عجز وحضور بعض المدخلات المادية والتجهيزات التكنولوجية والخدمات المدعمة.
٥- انخفاض الانتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس.
٦- هناك قصور شديد في مستوى توفر المعلومات والبيانات على المستوى الرسمي للتعليم الجامعي.

٧- انخفاظ متوسط نصيب الطالب وعضو هيئة التدريس من المصادر المادية والتكنولوجية ومصادر التعليم ومساحة المنشات التعليمية.

١٤- مؤشرات التطوير والتحسين لمنظومة التعليم العالي في مصر، ٢٠٠٩م.

١- عدد الطلاب في التعليم العالي لكل ١٠٠ الف ساكن ٢,٧٧٣ طالب.

٢- معدل الضرب بالتعليم العالي في الفئة العمرية من ١٨ - ٢٣ سنة ٢٨%.

٣- نسبة الطالبات في التعليم العالي الإجمالي عدد الطلاب ٤٧,٤%.

٤- نسبة الطالبات التخصصات العلمية لإجمالي عدد الطلاب ٤٢,٨%.

٥- نسبة الطالبات والطلبة المقيدين في التخصصات العلمية في الريف إلى إجمالي الطلاب ٤٢,٤%.

٦- عدد المقيدين بالدراسات العليا بالجامعات المصرية ١٦٧,١٤٣ طالب وطالبة.

٧- نسبة الطالبات المقيدات في الدراسات العليا بالجامعات المصرية ٤٣,٥%.

٨- معدل الزيادة في أعداد المقيدين بالدراسات العليا ٧%.

٩- أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية ٦٠,٨٦٨ عضو.

١٠- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى إجمالي عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي ٢٩,١%.

١١- نسبة عضوات هيئة التدريس إلى إجمالي أعداد هيئة التدريس ٢٨,٦%.

١٢- نسبة الطلاب والطالبات المستفيدين بدعم المصاريف ٩٥,٢%.

١٣- نسبة الطلاب لإجمالي المقيدين بالجامعات العلمية ٥٣,٩%.

١٤- نسبة الطالبات لإجمالي المقيدين بالجامعات العلمية ٤٦,١%.

الجانب النظري للدراسة

تعريف التقويم:

لكل جامعة رؤية، ورسالة، ومهمة محددة، وأهداف تحدد مسيرتها التعليمية ومقدرة وكفاءة مخرجاتها. فتضع الجامعة خططها الإستراتيجية موضحةً فيها الزمن المطلوب لكل نشاط من أنشطة الخطة، والتي يلتزم بها جميع العاملين من إداريين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة. وعندها تأتي أهمية التقويم لقياس أداء الجامعة ككل. (إدريس، ٢٠٠١) (السيد، ٢٠٠٠).

وللتقويم عدة تعاريف. فقد ذكر الدكتور سميح أبو مغلي وآخرون التقويم عبارة عن " عملية إعطاء أحكام وفق قواعد محددة " (أبو مغلي، ١٩٩٧: ٣٤٨).

التقويم عملية منظمة لجمع وتحليل معلومات لتحديد مدى تحقيق الأهداف المرسومة (النبهان،٣٩:٢٠٠٤). والتقويم عملية يقوم بها الإنسان للكشف عن حقيقة الجهود التي يبذلها وأثرها فيما كان

ينبغي الوصول إلية مستخدما في ذلك معايير و مقاييس يحددها هو بنفسه و ينبغي عليه أن يستخدمها (المغلوث،١٤١٧هـ:٣٨).

في كونه يقدم بيانات ومعلومات صادقة عن الأنشطة القائمة يوضح عوامل فشلها أو نجاحها (المغلوث،١٤١٧هـ:٤). أما خالد الجريوي فقد عرف التقويم بعملية منظمة:

" العملية المنظمة التي تتضمن جمع وتفسير البيانات، وتساعد على تحديد المشكلات، وتشخيص العوائق، بقصد إتخاذ قرارات لتحسين العملية التعليمية، ورفع مستواها، ومساعدتها على تحقيق أهدافها. " (الجريوي، ١٤١٦هـ: ٦).

ويركز الدكتور ثابت إدريس والدكتور جمال المرسي على المقارنة بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب في تعريفهم للتقويم :

" هي العملية التي يتم بمقتضاها متابعة أنشطة المنظمة ونتائج ومقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المرغوب" (إدريس، ٢٠٠١: ٤٥).

التقويم الجامعي

يعتبر التعليم الجامعي في قمة أولويات النظام التعليمي في أي دولة كانت، وذلك لأهميتها في مد المجتمع بالكفاءات المؤهلة بالدراسات والأبحاث العلمية لتزيد المجتمع وعياً ومعرفةً.

" الجامعة تأتي في قمة سلم النظام التعليمي بما لها من مكانة مرموقة حيث أنها تغذي المجتمع بالكفاءات البشرية القادرة على الوفاء بمتطلباته المستقبلية. فالجامعة عقل المجتمع، والبحث العلمي عقل الجامعة، والدراسات العليا في الجامعة تقود حركة البحث العلمي، بما يوفر للمجتمع من إنتاج المعرفة العلمية وتنمية القوى البشرية المؤهلة." (العتيبي، ١٤٢٠هـ: ٢)

ولا يقتصر دور الجامعة على مخرجاتها التعليمية ذات الكفاءة العلمية والعملية، بل هي منبع للعلوم والثقافة وجهة كفيلة بعرض الحلول العلمية لمشاكل المجتمع وتطلعاته.

" على الرغم من أنه تقع على الجامعة مسؤوليات جسام. فهي منار فكر الأمة في المحافظة على تطور العلم وتراثه، والبحث عن الحقائق الجديدة، والسعي المتواصل لإبداع النظريات والمبادئ والأصول التربوية للمجتمع، وهذه المسؤوليات تحتم على الجامعة ومن يعمل فيها أن يتفاعل مع مشكلاتها، ومسؤولياتها وتطلعاتها، بحيث تعطي جل إهتمامها لصنوف الرقي والتقدم." (الحكمي، ١٤٢٤هـ: ١٤-١٥).

ولمعرفة مدى جودة التعليم العالي بجميع أنشطته التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع ولنضمن تلك التوقعات والنتائج من جامعاتنا ومدى إلتزامها برسالتها وأهدافها وخططها وكفاءة أدائها لابد من الاهتمام بالمنهجية العلمية للتقويم لكشف عناصر القوة والضعف في تحقيق ماتنشد إليه.

" تتوقف جودة نظام التعليم العالي بكل مكوناته على توفر مايسمى بثقافة الفحص والتقويم، ووجود هذه الثقافة يتوقف على توفر القناعة بأهمية التقويم العلمي الشامل والمستمر باعتباره الوسيلة الوحيدة لكشف جوانب القوة والضعف. " (الزهراني، ١٤٢٣هـ: ٦٨).

فتقويم التجربة التعليمية لأي منشأة تعليمية تتم من خلال مخرجاتها، فإذا كان الهدف الرئيسي للجامعة هو التعليم فإن مخرجها الرئيسي الطالب الخريج بما اكتسبه من علم ومعارف في مجال معين.

" للتقويم أهمية كبيرة في التعليم الجامعي خصوصاً وأن التعليم يهدف إلى أن يحقق الطالب أهدافاً محددة في برنامجه الدراسي. فالتقويم يزود الطالب بالمعلومات اللازمة لتقويم مسيرته الأكاديمية في ضوء هذه الأهداف، كما يزود القائمين على البرنامج الدراسي بمعلومات عن فعاليته." (أبو مغلي، ١٩٩٧: ٣٤٩).

وللتقويم دور أساسي في زيادة معارف أعضاء هيئة التدريس وزيادة وعيهم بنواحي القصور في أساليبهم ومعارفهم وطرق تعزيزها في ضوء المتغيرات العالمية.

" يسهم التقويم الذاتي في تنمية أعضاء هيئة التدريس تنمية شاملة ليس من النواحي الأكاديمية والمهنية والمهارية فحسب، بل من نواح أخرى مثل الحساسية الاجتماعية والإحساس بالمسؤولية الشخصية، وتعميق القيم الروحية، والتفكير الناقد المستقل، وأن يشكلوا أحكامهم بأنفسهم كي يحددوا لأنفسهم مايعتقدون أنه ينبغي عليهم أن يعملوه في ظروف الحياة المختلفة. " (تطوير المعلم الجامعي، ١٤٢٢هـ: ١٦٤).

وفيما يلي جدول رقم (٣) يمثل نموذج لتحليل تقويم التعليم الجامعي لضمان قيام جامعاتنا برسالتها المناطة بها حسب نظامها يجب وجود نوعين من التقويم لأعمالها. ويشمل هذا النموذج على :

نموذج لتحليل تقويم التعليم الجامعي

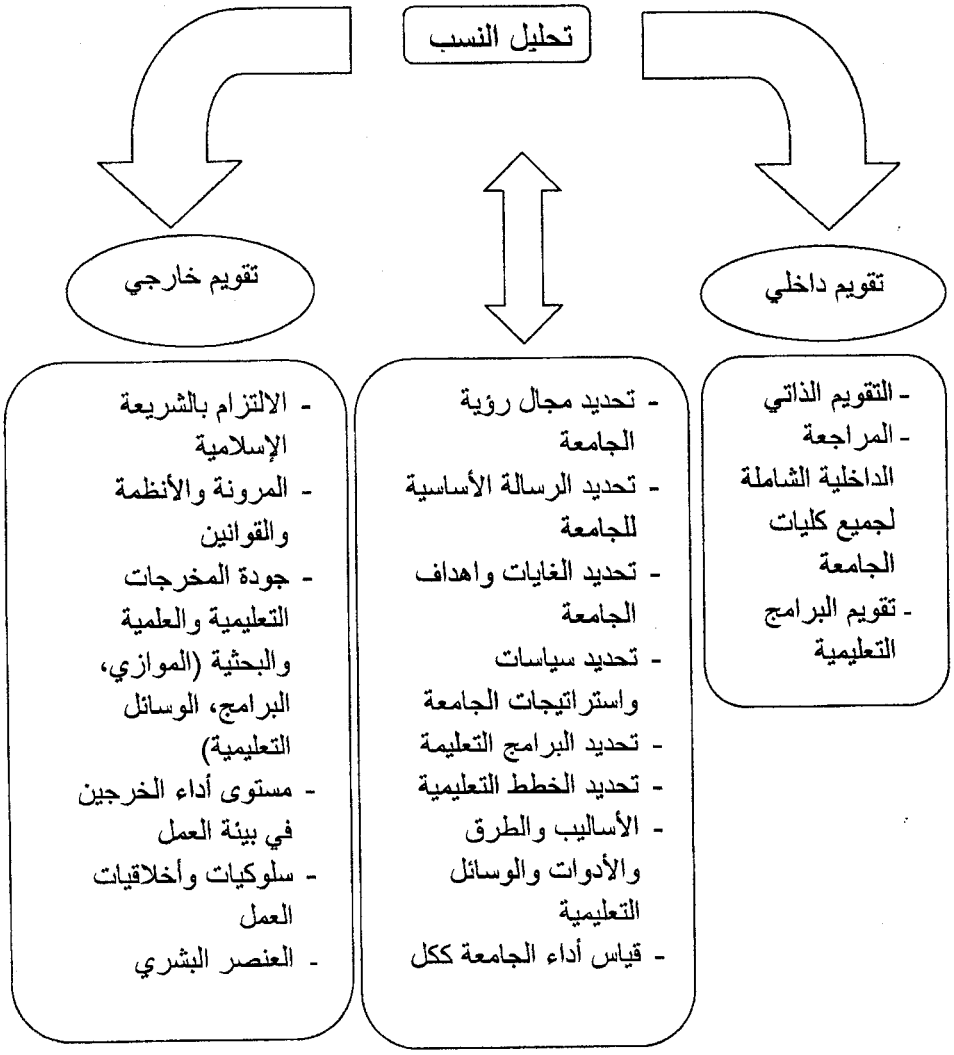

النوع الأول : تقويم داخلي (ذاتي)

هي مراجعة داخلية لجميع كليات وأقسام الجامعة من قبل القائمين عليها لمعرفة نقاط القوة وتطويرها وتشجيعها والإشادة بها، وكذا معرفة نقاط الضعف والانحراف ومعالجتها وضمان عدم تكرارها. وتسعى الجامعات في سبيل إجراء هذا التقويم إلى اعتماد معايير محددة للتقويم. ومن الضروري لنجاح التقويم التزام الإدارة العليا للجامعة بتعزيز النواحي الإيجابية التي تمخض عنها التقويم وتصحيح السلبيات والعقبات إن وجدت. ومن ثم إنشاء لجنه داخلية ذات اختصاصات وصلاحيات ووقت محدد لضمان خروج النتائج في فترة

زمنية مقررة سلفاً. وتضم اللجنة طاقماً من الإداريين والهيئة التدريسية والطلبة وذلك رغبة بخروج التقويم بنتائج شاملة وموضوعية.

" يعتبر تقويم البرامج التعليمية الجامعية أحد المجالات الرئيسة في التقويم الذاتي، التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات بصفة دورية مستمرة بهدف تعزيز الجودة النوعية للتعليم الجامعي فيها، وتحقيق مبدأ الاعتماد الأكاديمي والمهني المتمثل في اعتراف الجامعات الأخرى بها على المستوى الإقليمي والدولي وتحديد مستوى برامجها بين البرامج المماثلة." (الحميدي، ١٤١٧هـ: ٨).

النوع الثاني : تقويم خارجي

هو مراجعة لجميع أنشطة الجامعة وأهدافها وتقويم أداء الأقسام والكليات من قبل فريق خارجي يجري الاتفاق معه بعقود رسمية واضحة بجدول زمني ملائم للطرفين. ويتولى الفريق جمع المعلومات من خلال اللقاءات والاجتماعات والزيارات للمرافق من مختبرات وقاعات دراسية ومكتبات .. الخ.

وفي نهاية الفترة الزمنية المقررة للتقويم يقدم الفريق تقريراً مفصلاً عن مستوى جودة التعليم والتدريب والبحث العلمي والنشاط الخاص بخدمة المجتمع وخلافه ومدى التزام الجهاز التنفيذي بالأهداف والخطط الموضوعة.

جامعاتنا السعودية

يعتبر التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية حديث العهد مقارنة بالدول الأخرى. فقد أنشأت جامعة الملك سعود بالرياض كأول جامعة سعودية سنة ١٣٧٧هـ الموافق ١٩٥٧م. وتتولى وزارة التعليم العالي ممثلة بأمانتها العامة للتعليم العالي مسؤولية تفعيل العملية التعليمية في سبيل تحقيق أهداف الجامعات. فللجامعة دور عظيم في نهضة البلاد من خلال البحوث والدراسات العلمية والميدانية والمساهمة الدائمة في إيجاد الحلول للمشكلات والمواضيع المطروحة، وفي إعداد شباب هذه البلاد وتهيئتهم لبيئة العمل والمساهمة في نهضة شعوبهم وعزة بلادهم. وللجامعات السعودية عدة سمات منها:

١ . الالتزام بالشريعة الإسلامية:

ارتبطت جامعاتنا منذ إنشائها بمعتقدات المجتمع ومبادئه ولذا إنبثقت رسالة الجامعة وأهدافها من ديننا الإسلامي وهذا مانصت عليه سياسة المملكة العربية السعودية التعليمية في مادتها الأولى.

" السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية تنبثق من الإسلام الذي تدين به الأمة عقيدة، وعبادة، وخلقاً، وشريعة، وحكماً، ونظاماً متكاملاً للحياة، وهي جزء أساسي من السياسة العامة للدولة. " (الحميدي، ١٤١٧هـ: ١٤)

٢. شمولية رسالة الجامعة :

من الصعب أن تتمركز جهود جامعاتنا على التعليم فقط، بل أهدافها تشمل البحث العلمي وأنشطة خدمة المجتمع. فالجامعات مطالبة بتوفير التعليم الجامعي حسب تخصصات معلنة ومطابقة لرسالتها وأهدافها لأبناء المجتمع. وكذا تشجيع أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا بالجامعة على البحث العلمي الذي يتم نشره وتعميم فائدته عن طريق المؤتمرات والمقالات العلمية المحكمة والكتب. بالإضافة لمساهمة جامعاتنا في بناء البيئة المحيطة بها من خلال تقديم الدورات التدريبية والمحاضرات والندوات للمجتمع من خلال مراكزها لخدمة المجتمع. وهكذا أصبح هدف جامعاتنا أشمل وأكبر وهذا مابينته المادة الأولى من نظام مجلس التعليم العالي.

" الجامعات مؤسسات علمية وثقافية تعمل على هدي الشريعة الإسلامية، وتقوم بتنفيذ السياسة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي، والدراسات العليا، والنهوض بالبحث العلمي، والقيام بالتأليف، والترجمة، والنشر، وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها." (دليل التعليم العالي في المملكة، ١٤١٦هـ: ٢٨)

٣. المرونة في الأنظمة والقوانين:

حرص المسؤولون بالمملكة العربية السعودية على جعل أنظمة ولوائح الجامعات ذات مرونة في التكيف لحاجات المجتمع وتطلعاته وآماله ومواكبة التغيير والتطوير العالمي للعلوم والمعرفة.

" إن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي أدركت ضرورة أن تكون اللوائح والأنظمة التي تنظم شؤون التعليم العالي مرنة ومحققة للأهداف وذلك لتتمكن من تفعيل العملية التعليمية، وفي ظل هذا التوجه، فإنها بالتعاون مع الجامعات تحاول أن تنتهج أسلوباً جديداً في تطوير الأنظمة واللوائح." (الصالح، ١٤٢٣هـ: ٦٣)

٤. تزويد مخرجاتها التعليمية بالمستجدات العلمية:

كما أن المحور الأساسي الذي بنيت عليه سياسة التربية والتعليم في تعليمنا الجامعي كان من خلال توفر المعرفة والمعلومات للطالب.

" محور التربية والتعليم وبخاصة في التعليم الجامعي هو المعرفة والمعلومات التي تتمثل في المقررات الدراسية، والمراجع العلمية، والوسائل التعليمية وغيرها." (تطوير المعلم الجامعي، ١٤٢٢هـ: ٤٨)

٥. مواكبة الخطط الخمسية للدولة:

حرصت المملكة العربية السعودية من خلال خططها الخمسية في بناء الإنسان السعودي فكان لابد للجامعات من مساهمة هامة في تنمية البلاد وذلك بتخريج طلبتها وهم على إلمام كامل بالسوق السعودي وسماته.

" إن توضيح وتقويم العلاقة بين منجزات التعليم الجامعي والتنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية يتطلب معرفة لسوق العمل السعودي والسمات التي يتميز بها عن غيره " (الندوة الجامعية الكبرى، ١٤٢١هـ: ٤٦).

وهكذا من الصعب أن تجد في المملكة العربية السعودية جامعات للتعليم فقط أو للبحث أو لخدمة المجتمع فقط. فرسالتها وأهدافها ورؤيتها وخططها هو التعليم والبحث وخدمة المجتمع ونشر المعرفة. ومخرجاتها هم الطلبة الخريجون وبالناتج البحثي. (الصاوي، ١٩٩٩: ١٢٣-١٣٠).

وفي جامعاتنا يثار تساؤل عن كيفية قياس أداء جامعاتنا؟ هل يقاس بتحصيل وأداء خريجيها خلال الدراسة؟ أم بمستوى أداء خريجيها في بيئة العمل بعد التخرج؟ أم هو بدور خريجيها في المجتمع؟ أم بعدد الأبحاث السنوية التي يصدرها أساتذة الجامعة؟أم بنسبة عدد الأبحاث السنوية إلى عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعة؟ أم بجهود الجامعة التدريبية؟ أم بعدد المؤتمرات والندوات واللقاءات والإصدارات العلمية؟ الخ.

وللإجابة على هذه التساؤلات صدرت المراسيم الملكية بإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بناءً على الموافقة السامية الكريمة رقم ٧/ب/٦٠٢٤ بتاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ على قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤٢٤/٢٨/٣هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ. وللهيئة الاستقلال الإداري والمالي تحت إشراف مجلس التعليم العالي لإمكانية الارتقاء بجودة التعليم العالي الخاص والحكومي، وضمان الوضوح والشفافية، وتوفير معايير مقننة للأداء الأكاديمي. وأن تساهم الهيئة في ضبط جودة التعليم العالي لضمان كفاءة مخرجاته لمقابلة متطلبات سوق العمل.

" الحاجة إلى الارتقاء بجودة التعليم والعملية التعليمية القادرة على بناء أجيال تمتلك الكفاءات والمهارات الحياتية اللازمة بما يمكنها من المنافسة العالمية بكل ثقة واقتدار." (مشروع تطوير التعليم، ١٤٢٥هـ: ١٩).

وكانت من أولى خطواتها مطالبة الجامعات بإنشاء إدارات متخصصة للتقويم الجامعي ومراقبة جودة التعليم. وقد أنشأت كثير من الجامعات إدارات خاصة بتقويم ورقابة جودة التعليم. فمن خلالها تجري عملية التقويم ودراسة ما يظهر من ثغرات أو نواقص للبرنامج الأكاديمي في ضوء المعايير القياسية المطلوبة. فعند رغبة القسم العلمي أو إدارة من إدارات الجامعة في عمل التقويم، تقوم بالاتصال بإدارة التقويم والمراقبة

بالجامعة لوضع المعايير وتشكيل فريق العمل ووضع الجدول الزمني ومن ثم تحليل النتائج وإصدار التقارير. ويقرر القائمون على التعليم الجامعي بناءاً على نتائج التقويم قرارات تساهم في النهوض بمستوى جودة البرامج الأكاديمية، أو بإنتاجية الجامعة من الدراسات والأبحاث العلمية، أو ببرامج خدمة المجتمع.

ونرى ضرورة ارتباط معايير التقويم بسلوكيات الأساتذة والطلبة والموظفين وأخلاقيات العمل داخل الجامعة ونشاطات الجامعة البحثية والدراسية والتدريبية لإنجاح التقويم وتميزه. ولما أن نجاح التقويم يعتمد على قدرات القائمين على التعليم من قياس ومراقبة الأداء المطلوب حسب الأهداف الموضوعة.

" إن التقويم في الجامعات لايعتمد على القدرات والإمكانيات المادية للجامعة فقط، وإنما يرتكز على تطوير العنصر البشري في الجامعة. " (تطوير المعلم الجامعي، ١٤٢٢هـ: ١٦٣).

وبدون الدعم والمؤازرة والإصرار على عمل التقويم لدى القائمين على التعليم الجامعي فلن تفلح جامعاتنا في تحقيق أهدافها، ومن ثم خدمة المجتمع الذي أنشأت فيه. وأن يكون التقويم حسب معايير ومنهجية واضحة وذات مدخلات ومخرجات محددة لضمان جودته. (الزهراني، ١٤٢٣هـ: ٦٩-٧٠) وبذلك نضمن زيادة البذل والإنتاجية لدى العاملين بالتعليم الجامعي وارتفاع الروح المعنوية وتحسن في علاقاتهم الإنسانية وشعورهم أن جهودهم مجال إهتمام من قبل القائمين على التعليم الجامعي، وأن الحوافز لاتمنح إلا للجادين منهم، وتنمية الإحساس بالمسؤولية، وإجراء المحاسبة والمساءلة عن الأخطاء إن وجدت. (الصباح، ١٩٩٥: ٢٨٥).

العوامل الدافعة لتقويم جامعاتنا

يعتبر التقويم مهم جداً لمعرفة مسيرة التعليم الجامعي وأسباب نجاحه والرغبة في المزيد من التطوير وتحقيق الرغبات المستقبلية . ومن خلال سعي جامعاتنا في أداء رسالتها تجد نفسها متشجعة في أخذ خطوات عملية لعملية التقويم نتيجة لعدة عوامل منها:

١. **الجانب المالي:** يمتاز التعليم الجامعي بالتكلفة العالية، من أعضاء هيئة تدريس وقاعات للتدريس ومراكز للتدريب والبحث العلمي ومعامل ومختبرات علمية ومكتبة لديها كم هائل من الكتب والمراجع والدوريات العلمية، بالإضافة للملاعب والخدمات الترفيهية الخاصة بمنسوبي الجامعات والأخرى لطلبتها والإدارات المساندة العديدة للجامعات. ويدير إدارات وأقسام الجامعات ويعمل بها عدد كبير من الموظفين المؤهلين مما حدا بالجامعات للمطالبة بميزانية سنوية كبيرة تغطي تكاليف أنشطتها التعليمية والبحثية والترفيهية .. الخ. (العمر،١٤٢٢هـ: ١).

٢. **وجود الرقابة:** نتيجة لارتباط الجامعات بالجهات الرسمية أكاديمياً وإدارياً ومالياً فكان لابد من وجود رقابة من قبل الجهات الرسمية على الجامعات لضمان التزام الجامعة برسالتها وأهدافها المناطة بها. (الخضير، ١٤١٩هـ: ٢٥١-٢٨٥).

٣. **التقويم الداخلي والخارجي:** وجود التقويم الداخلي والخارجي يضمن استمرارية الجامعة في أداء رسالتها وتحقيق أهدافها المرسومة وضمان جودة مخرجاتها التعليمية والعلمية والبحثية. وعند اكتشاف الخلل في المسارات التعليمية والأساليب المتبعة في تدريس بعض المواد الدراسية عن طريق التقويم، يمكننا تغيير وتصحيح الخلل إلى الأفضل.

٤. **الأهداف التعليمية:** يتيح التقويم فرصة للقائمين عليه في معرفة ماتحقق من الأهداف والعمل على تفعيلها، وإضافة أهداف تركز على تفعيل دور الجامعة لخدمة احتياجات المجتمع. فعلى سبيل المثال يرى د. محمد الصاوي و د. أحمد البستان بأننا مطالبون بتطوير الأهداف في العملية الجامعية.

" القدرة على التجديد في أهداف العملية الجامعية أحد المقاييس الهامة في تقويم الأداء التعليمي بالجامعة، حيث لوحظ أن الأهداف السائدة في العملية التعليمية الجامعية تكاد تنحصر في الجانب المعرفي، وقليلاً ماتتناول الجانب المهاري، وكثيراً ماتهمل الجانب القيمي، لذلك فإن تخطيط المناهج الجامعية ينبغي أن يستفيد من التصنيفات العلمية للأهداف. " (الصاوي، ١٩٩٩: ١٤١).

ويعتبر التدريس عملية معقدة تتطلب جهداً وأسلوباً مختلفاً. (أبومغلي، ١٩٩٧: ٣٨٧) مما يصعب على المهتمين في إيجاد أسلوب واحد للتقويم أو جمع المعلومات الموثوقة اللازمة للتقويم. ولايمكن أن نضمن جودة أداء الجامعات بدون تحديد للأهداف وتحليل المعلومات وتصحيح ما أعوج منها مع تحفيز العاملين لمزيد من الإنتاجية.

" تستطيع الجامعات أن تصبح مؤسسات جودة إذا ما وجهت اهتمامها نحو تحديد أهدافها بشكل واضح لا لبس فيه وفق رؤيتها لمهماتها الأساسية، وإذا ماعملت على ترجمة هذه الأهداف إلى مؤشرات أداء واضحة (نتائج ملموسة)، وقامت بجمع المعلومات اللازمة عنها وتحليلها، وتصحيح عملياتها وفق ما تحققه منها، وإذا حفزت العاملين فيها من مدرسين وإداريين على المشاركة في صياغة الأهداف وترجمتها إلى نتائج ملموسة وجمع المعلومات الملائمة وتحليلها وتصحيح الأعمال في ضوء النتائج التي تحققها بالفعل، والنتائج التي تستهدفها، وأكسبتهم القدرة على القيام بذلك." (الشيخ، ١٩٩٨: ١١)

٥. **مستوى المخرجات التعليمية:** كما يتيح التقويم إمكانية معرفة مستوى المخرجات التعليمية ومدى صلاحيتها لمتطلبات العمل. فالجامعات عليها مسؤوليات الارتقاء بمستوى الخريجين وتنمية مهاراتهم.

" إن الجامعات عليها عبء عمل تحديث مستمر والارتقاء بمستوى الخريجين." (شحاتة،٢٠٠١: ٣٥)

٦. **تشجيع الأبحاث والدراسات:** من خلال التقويم يمكن للجامعة تشجيع أعضاء تدريسها وطلبتها في عمل الدراسات والأبحاث العلمية والتي تساعدهم في نهضة البلاد وزيادة فعاليتها من خلال نشرها في وسائل النشر المعتمدة والمحكمة.

" إن اهتمام أساتذة الجامعات بالبحث العلمي هو بداية الطريق للتطوير ومواكبة العصر، وأن يكون الأساتذة على وعي بالأهداف العلمية التعليمية وتنشيط دوافع الطلاب، وجعلهم يتابعون كل ما هو جديد في مجال تخصصاتهم." (شحاتة، ٢٠٠١: ٣٧)

٧. **رغبة الإدارة العليا في الحصول على المعلومات:** يعتبر التقويم من الوسائل المهمة في جمع المعلومات وتوفيرها للجهات الرسمية العليا.

" فإن التقويم يوفر المعلومات اللازمة للمساءلة سواء أكانت متعلقة بالمتعلم، أو الأستاذ أو البرنامج أو الجامعة." (أبومغلي، ١٩٩٧: ٣٤٩)

العوامل المثبطة لعملية التقويم

رغم شعور الكثيرين بأهمية التقويم للجامعات ومدى جودة مخرجاتها وملاءمتها لسوق العمل والمستوى العلمي المميز للدراسات والبحوث العلمية والتي تعالج مشاكل وتطلعات وآمال المجتمع المحيط بالجامعة إلا أن هناك عدة عقبات تثبط عملية التقويم ومنها:

١. **فائدة التقويم:** شعور الجهات الرسمية العليا بعدم وجود مايتطلب عملية التقويم. فهو من وجهة نظرهم لم يأتِ بجديد من المعلومات المعروفة سلفاً.

" إن إدراك عضو هيئة التدريس وقيادات الجامعة لأهمية التقويم الذاتي قضية محورية تتطلب تغيير الذهنية التقليدية، والتخلي عن أحادية الرؤية وإقصاء الآخر." (شحاتة،٢٠٠١: ٢٥٥)

٢. **ضيق الوقت:** لضيق الوقت أو عدم منح القائمين على التقويم الوقت الكافي للتعرف على الجامعة ومنشآتها التعليمية والبحثية والترفيهية وكذا على أعضاء هيئة تدريسها وطلبتها والعاملين من موظفيها دور في عدم رغبة القائمين على بعض الجامعات في عمل التقويم.

٣. **تناسي المشاكل والصعوبات:** عند تخرج دفعات من طلبة الجامعة في نهاية العام الدراسي، يشعر القائمون بالفخر والنشوة والنجاح مما يؤدي إلى تناسي المشاكل والصعوبات خلال العام الدراسي. وبالتالي عدم رغبة بعض القائمين على التعليم الجامعي في معرفة واقع المخرجات التعليمية ومدى نجاح البرنامج التعليمي في تحقيق أهدافه.

٤. **أنظمة المساءلة:** عند عدم توفر أساس واضح للمساءلة سواء كان أستاذا أو طالباً أو موظفاً وإنما ترجع لرغبة وأمزجة بعض القائمين على الجامعة، مما يثبط الجهود في وجود تقويم شامل وواضح ومستمر لأهداف الجامعة وأنشطتها.

٥. **رفض النقد:** يتصف بعض العاملين في إدارة وأقسام الجامعة برفضهم النقد والرأي الآخر، مع عدم وجود إلمام كافٍ برسالة الجامعة وبأهدافها مما يعيق عملية التقويم. ويتوقع هؤلاء إن هدف التقويم هو البحث عن السلبيات وإبرازها ونشرها وفي ذلك نقد لأعمالهم ونشاطهم. وبالتالي يرفضون التقويم حفاظاً على سلوكياتهم الخاطئة.

٦. **سلامة معايير التقويم:** يتطلب القيام بالتقويم لجامعاتنا وجود معايير وخطط واضحة وبعيدة عن الغموض، مما تساعد القائمين على التقويم في الحصول على المعلومة بيسر. فعندما تكون المعلومات المطلوبة للتقويم غامضة وغير مترابطة مع عدم وجود معايير واضحة وسليمة للتقويم، لايمكن للقائمين على

التقويم الحصول على المعلومات بصورة شاملة وصحيحة، مما يؤدي إلى عدم الوصول للنتائج المرجوة من التقويم وقياس الأهداف المطلوبة. (شحاتة، ٢٠٠١: ١٢٦-١٢٧).

٧. **التقويم لمرة واحدة :** يعتبر التقويم عملية تهدف إلى تحسين الأداء الجامعي، واستثمار وقت عضو هيئة التدريس والطالب في رفع مستوى العملية التعليمية، ومن ثم رسم سياسات الجامعة التعليمية. إن التقويم عملية رقابية مستمرة يهدف إلى التجديد والتغيير إلى الأفضل والابتكار. (شحاتة،٢٠٠١: ٢٥٧). بينما يعتقد البعض أن التقويم لمرة واحدة كاف وليس هناك مايدعوا لعمل التقويم بصورة مستمرة.

الجودة :

إن الجهود المبذولة لتحسين جودة التعليم حظيت في السنوات الأخيرة بكثير من الاهتمام. وقد لعبت الضغوط الخارجية دوراً مهماً خاصة فيما يتعلق بثلاث عناصر رئيسية. (Stuard, 1994)

١- القضايا التعليمية : تعنى اهتمام الجهات الرسمية والمجتمع بوجه عام بأداء الكليات.
٢- القضايا السياسية : تعنى الاهتمام بتخفيض الأنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي.
٣- القضايا الاقتصادية : تعنى الاهتمام بالعلاقة بين الإنفاق على التعليم والنجاح.

وقد ظهرت هذه القضايا والمشكلات بسبب عدم وجود صفة بسيطة لتحقيق الجودة التعليمية، لأن تقييم الجودة مهمة معقدة تنطوى على عوامل عديدة متداخلة تؤثر في جودة التعليم : الطلاب، هيئة التدريس ومهاراتهم، المؤسسات التعليمية وهياكلها، وروح العاملين بها، والمناهج الدراسية، والتوقعات الأجتماعية.

ويعد موضوع التحسين المستمر للجودة أحد الموضوعات التي يكثر الحديث والكتابة عنها حالياً وهو أحد ملامح الأساليب المتعلقة للجودة التي تتبناها الكليات التي تقدمها من خلال:

١- جعل التحسين المستمر للجودة من بين مهام ثقافة الجامعة وكلياتها.
٢- تحديد المجالات ذات الأولوية في تحسين الخدمات ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي.
٣- انشاء مجالس للجودة ومجموعات مبادرات الجودة.
٤- أستخدام معايير ومقاييس الجودة وتحسين الأهداف وهي تستهدف كل من :

- كبار مديري الكليات والمسؤولين عن أداء الجودة على مستوى الكلية.
- أعضاء هيئة التدريس عن تحسين خدمات معينة داخل الكلية.
- مدراء تدريب العاملين المسؤولين عن برامج مساعدة العاملين على تنمية المهارات مما يسهم في التحسين المستمر للجودة ليصبحوا أعضاء فاعلين في جماعة مبادرة الجودة.

مفهوم الجودة الشاملة

تعتبر إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management TQM من أهم المفاهيم التي استحوذت على الاهتمام الكبير من قبل الباحثين والأكاديميين كأحد الأنماط الإدارية السائدة المرغوبة في الفترة الحالية. ويعتبر هذا المفهوم فلسفة إدارية معاصرة ترتكز على عدد من المفاهيم الإدارية الحديثة من أجل الانتقاء بمستوى الأداء وتحسين التطوير الفعال والمستمر. (الخطيب، ١٩٩٩).

ولقد ظهرت تعريفات عديدة لإدارة الجودة الشاملة فقد عرفها معهد الإدارة الفدرالي على أنها تأدية العمل الصحيح على نحو صحيح لتحقيق الجودةبشكل أفضل فعالية وفي أقصر وقت مع الأعتماد على تقديم المستفيد من المعرفة مدى تحسن الأداء. (القحطاني، ١٩٩٣).

كما عرف Riley الجودة الشاملة على أنها تغيير في الطريقة التي تدار بها المنظمة، والتي تضمن تركيز طاقات المنظمة على التحسينات المستمرة لكل العمليات والوظائف والمراحل المختلفة للعمل حيث أن الجودة ليست أكثر من تحقيق حاجات العميل. (شرقي، ٢٠١٠).

أما دليل إدارة الجودة الشاملة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية فقد عرف إدارة الجودة الشاملة أنها مجموعة من المبادئ الإرشادية والفلسفية التي تمثل التحسين المستمر لأداء المنظمة من خلال استخدام الأساليب الإحصائية والموارد البشرية لتحسين الخدمات والمواد التي يتم توفيرها للمنظمة. وكل العمليات التي تتم في التنظيم والدرجة التي يتم فيها تلبية حاجات العمل ورغباته واحتياجاته في الوقت الحاضر والمستقبل التي تتغيربين الحين والآخر. (المناصير، ١٩٩٤) (عقيلي، ٢٠٠١).

مفهوم الجودة في التعليم الجامعي

إن طبيعة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي تستلزم عدداً من الأسس التي من خلالها يمكن تطويع مبادئ الجودة الشاملة بما يناسب التعليم الجامعي والمتمثلة في الوعي بمفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لدى جميع المستويات الإدارية العلمية بالجامعة ووجود أهداف واضحة ومحددة للجامعة ويشارك في وضعها جميع العاملين بحيث تكون لهذه الأهداف توجه قصير وطويل المدى، ومن أهمها:

- تحقيق رغبات الطلاب والعاملين والعملاء.
- تصحيح الأخطاء.
- احترام الأفراد ومراعاة حقوقهم وتلبية رغباتهم بما لايتعارض مع مصلحة العمل.
- الالتزام بالموضوعية والصدق في عرض البيانات والمعلومات.
- اختيار الأساليب التعليمية في ضوء دراسة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
- تحقيق التكامل بين البرامج التعليمية والمناهج الدراسية للأقسام المختلفة على مدى سنوات الدراسية في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا.
- الاستخدام الذكي لتكنولوجيا المعلومات ووجود قاعدة بيانات متكاملة ثم استخدامها بصفة دورية بما يضمن سلامة مايتخذ من قرارات.

- وظيفة مبادئ التعليم المستمر.
- التدريب المتواصل للعاملين على عمليات الجودة الشاملة.
- التركيز على العمل التلجماعي وليس على العمل الفردي.
- الاعتماد على الرقابة الذاتية.
- وجود دليل تنظيم كل ما يتعلق بمقومات الجودة وأسسها وكيفية أدائها. (الدعيس، ٢٠١٠)

ويتطلب تحقيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي تشكيل:

١. الثقافة التنظيميةللجامعات بما يتوافق مع مبادئ إدارة الجودة الشاملة.
٢. توفر الأدوات والعمليات والتقنيات للمساعدة في عملية التحول من الجانب النظري للجودة إلى الجانب العملي.
٣. هدف الإدارة والقيادة لتطوير المخرجات باستمرار وليس المحافظة على المستوى المقبول فقط.
٤. أشراك جميع العاملين بكافة مستوياتهم في العملية الإدارية واسهامهم المباشر في تأكيد الجودة في النتائج.
٥. التأكيد على أهمية العملاء في المساهمة في التحسين المتواصل وتحقيق الجودة الشاملة. وهذا يعني أن إدارة الجودة الشاملة مرتبطة برضا واستحسان العميل.

مقومات الجودة في المؤسسات التعليم الجامعي (الربيعي، ٢٠٠٨)

١. وجود أهداف واقعية ومهام قابلة للتحقيق.
٢. وجود سياسات ونظم وآليات لتحفيز للوصول إلى الأهداف.
٣. وجود معايير ملزمة في المجال الأكاديمي والمجال الإداري والمجال الطلابي والمجال الخاص للبنية الأساسية للموارد.
٤. وجود محددات مرجعية لتوضيح طبيعة وخصائص البرامج الدراسية والدرجات العلمية الممنوحة في التخصصات المختلفة.

وجود نظم مقياس مؤشرات أداء محددة ومتطورة لتحكم على السياسات ونظم آليات في طار الأهداف.

وتمر عملية تطبيق إدارة الجودة الشاملة بخمس مراحل أساسية وهي: (عبد المحسن، ١٩٩٦).

المراحل	الخصائص
١- اقتناع وتبني الإدارة فلسفة إدارة الجودة الشاملة.	في هذه المرحلة تقرر إدارة المؤسسة رغبتها في تطبيق نظام إدارة الجودة. ومن هذا المنطق يبدأ كبار المديرين بالمؤسسة بتلقي برامج تدريبية متخصصة عن مفهوم النظام وأهميته ومتطلباته والمبادئ التي يستند إليها.
٢- مرحلة التخطيط	وفيها يتم وضع الخطط التفصيلية للتنفيذ وتحديد الهيكل الدائم والموارد اللازمة لطبيعة النظام
٣- مرحلة التقويم	وتبدأ عملية التقويم ببعض التساؤلات الهامة وفي ضوء الأجابة عليها تهيئة البيئة المناسبة للبدء في وظيفة أدارة الجودة الشاملة.
٤- مرحلة التنفيذ	في هذه المرحلة يتم اختيار الأفراد الذين سيعهد إليهم بعملية التنفيذ ويتم تدريبهم على أحدث وسائل التدريب المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة.
٥- مرحلة تبادل ونشر الخبرات	في هذه المرحلة يتم أستثمار الخبرات والنجاحات التي يتم تحقيقها في تطبيق نظام إدارة الجودة.

المؤشرات التعليمية للتعليم الجامعي

تعد مؤشرات التعليم الجامعي من أهم الوسائل العلمية المستخدمة في مجال تخطيط التعليم من أجل تقدير الاحتياجات التعليمية وتحديد الأهداف ورسم السياسات والقيام بالمقارنات المحلية والدولية، والتنبؤ بالاحتياجات المستقبلية للجامعات من موارد بشرية ومعدات، وموارد مالية، والرقابة، والأبحاث والدراسات وتحديد زيادة المواءمة بين نواتج نظام التعليم الجامعي واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ويتم استخدام المؤشرات لغرضين أساسين:

الأول: تحديد حجم المشكلة للوقوف على الوضع الراهن الحالي للأداء الجامعي.

الثاني: تقييم الأداء والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل.

فالمؤشرات التعليمية هي دلالات كمية تصف بعض برامج النظام التعليمي الجامعي في ضوء معايير معينة محلية أو دولية. ومن ثم تعمل المؤشرات على توفير البيئة المناسبة والإطار الموضوعي لاتخاذ القرار السليم من خلال إبراز جوانب القوة وأوجه الضعف لنظام التعليم الجامعي بما يؤدى إلى وضع الحلول المناسبة لمعالجة نواحي الخلل والقصور .

من ناحية أخرى تهيئ المؤشرات التعليمية في المجال الجامعي لعقد مقارنة لأوضاع الجامعات بالمناطق المختلفة في الدولة ومن ثم بذل المزيد من الجهد لرفع مستوى جودة العملية التعليمية. وتهدف المؤشرات التعليمية إلى وضع صورة كلية لنظام التعليم الجامعي من خلال الوصف الموضوعي لهذا النظام لمختلف عناصره التي تعكس الوضع الراهن للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وفيما يلي جدول توضح معايير تطبيق الجامعات العالمية.

الجداول التالية توضح معايير تصنيف الجامعات العالمية (الفترة من ٢٢-٢٣ ابريل ٢٠٠٨ في مدينة سنغافورة وحضرها ٤٠٠٠ من كبار مسئولي الجامعات الأسيوية)[٢]

أ - جامعة جابوتونج شنغهاي[٣]

The Academic Ranking of World Universities (ARWU) is conducted by researchers at the Center for World-Class Universities of Shanghai Jiao Tong University (CWCU)

---

[٢] المصدر موقع عمادة الجودة، بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية
http://www.ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/deanships/quality/pages/tonguniversity.aspx

[٣] المصدر http://www.shanghairanking.com

جدول رقم (٤)

المعايير	الوصف	السنة
جودة التعليم	الخريجون الفائزون بجائزة نوبل	%١٠
نوعية أعضاء هيئة التدريس	أعضاء هيئة التدريس الفائزون بالجوائز	%٢٠
	الأبحاث العلمية	%٢٠
مخرجات البحث العلمي	الأبحاث المنشورة في أفضل المجلات	%٢٠
	الأبحاث المنشورة في المراجع العلمية	%٢٠
حجم الجامعات	أداء الجامعة بالنسبة لحجمهم وإمكانياتها المالية والبشرية	%١٠

ب – تصنيف THES-QS للجامعات العالمية[٤] (QS World University Rankings)

جدول رقم (٥)

المعيار	المؤشر	الوصف	النسبة
جودة البحث العلمي	تقويم التطوير	حكم المثيل	%٤٠
		معدل النشر لكل عضو هيئة التدريس	%٢٠
توظيف الخرجين	تقويم جهة الموظف	استطلاع آراء جهات التوظيف من خلال الاستبيان	%١٠
النظرة العالمية للجامعة	أعضاء هيئة التدريس الأجانب	نسبة أعضاء هيئة التدريس الأجانب للعدد الكلي	%٥
	الطلبة الأجانب	نسبة الطلبة الأجانب لمجموع الطلاب	%٥
جودة التعليم	معدل أستاذ طالب	مجموع النقاط على معدل أستاذ طالب	%٢٠

ج – تصنيف بيو متركس للجامعات العالمية[٥] (Webometrics Ranking of World Universities)

[٤] المصدر http://www.topuniversities.com/university-rankings

[٥] المصدر http://www.webometrics.info/about.html

جدول رقم (٦)

المعيار	الوصف	النسبة
حجم الجامعة	الموقع	%٢٠
مخرجات البحث	الإمكانيات البشرية	%١٥
	العلماء	%١٥
الأثر	الرؤية للرابط	%٥٠

وبالنظر إلى معايير التصنيف السابقة يمكن القول إنه بالإمكان إدخال الجامعات غير البحثية في قائمة أفضل ٥٠٠ جامعة عالمية . بالإضافة إلى ماسبق قد ركز الباحث على محاور ستة وهي:

١- الجودة الشاملة
٢- البحث العلمي
٣- الارتقاء الأكاديمي
٤- التوسع في حجم المستفيدين.
٥- الاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية.
٦- الشراكة مع المؤسسات المحلية والعالمية.
٧- منهج التغيير للأفضل والتحسن المستمر واقتباس الممارسات العالمية والخبرة.
٨- إحياء الممارسات الأصلية في تراثنا.
٩- التحقق من الأداء باستخدام المعايير العالمية.
١٠- التحديث في كل إمكانيات الجامعة كالمباني، والمعامل، والقوى العاملة، وتغيير المناهج، واستحداث العديد من البرامج الجديدة، استحداث السنة التحضيرية كما تحويه من مواد ومهارات أساسية.

بالإضافة إلى المعايير السابقة فقد اقترح الباحث المؤشرات التالية لتحسين جودة التعليم الجامعي.

جدول رقم (٧)

المؤشرات	الوصف
موارد التعليم	عدد الكتب والمراجع والدوريات الموجودة لكل طالب
	عدد الاشتراكات في الدوريات والمجلات العلمية
الخدمات الإدارية والخدمات المساندة للطلبة	نسبة الطلبة إلى العاملين الإداريين
التعلم والتعليم	نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس
	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس
	السنة المئوية للخرجين
	السنة المئوية للمستجدين
البحث العلمي	عدد الأبحاث المنشورة في دوريات محكمة لكل عضو هيئة التدريس

نتائج البحث

يمكن تلخيص نتائج البحث في النقاط التالية:

١- أعلى نسبة من الطلاب والطالبات المستجدين كانت في مجال الدراسات الإسلامية. حيث بلغت النسبة 14.42% ثم مجال الدراسات الإنسانية بنسبة 12.7% ثم مجالات الأعمال التجارية والإدارية بنسبة 12%، وكانت أدنى نسبة في مجال الطب البيطري 0.07%.

٢- هناك تفاوت في نسبة الطلاب والطالبات المستجدين على مستوى مجال الدراسة حيث كانت نسبة الطلاب أعلى من الطالبات في مجالات: الأعمال التجارية والإدارية، الهندسة والصناعات الهندسية، الطب البيطري، في حين كانت نسبة الطالبات أعلى في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والرياضة والإحصاء.

٣-في حين وجود تقارب نسبي بين الطلاب والطالبات في المجال الصحي. ويتم الرجوع إلى أرتفاع نسبة القبول المطلوبة في التخصصات العلمية وذلك لأنتشار هذه المجالات والتخصصات في معظم مناطق المملكة العربية السعودية.

٤- العدد الإجمالي للطلبة الخريجين في جميع مؤسسات التعليم العالي (الحكومي، والأهلي) لجميع مراحل ١٢٣ ألف طالب وطالبة بنسبة: الطلاب ٤٣%، والطالبات ٥٧%.

٥- من الواضح استحواذ مرحلة البكالوريوس على أعلى نسبه من الخريجين حيث تشكل نسبة 74.07% من العدد الإجمالي، حيث كانت مرحلة الدراسات العليا (دبلوم عالي، وماجستير، ودكتوراه) 3.58%.

٦- من جهة أخرى فقد توزع عدد الطلاب الذكور الخريجين بين المراحل المختلفة بنسبة 39.30% للدبلوم المتوسط، 54.49% للبكالوريوس، 6.21% لمرحلة الدراسات العليا. بينما تم توزيع الطالبات بين كل المراحل بنسبة 9.56%، 88.85%، 1.59% على التوالي. مما يوضح تباين أعداد الطلاب والطالبات في تلك المراحل.

٧- وبالمقارنة بين الطلاب والطالبات على مستوى المراحل يتضح أن نسبة الطلاب في مرحلة البكالوريوس أقل من نسبة الطالبات. حيث اتضح أن الفجوة بينهما 36.75% (نسبة الطلاب 31.64% مقابل 68.39% للطالبات). أما مرحلة الدبلوم المتوسط ومرحلة الدراسات العليا فنلاحظ أن نسبة الطلبة الخريجين أعلى من الطالبات (75.62% للطلاب مقابل 24.38% للطالبات). وفي مرحلة الدبلوم المتوسط فنسبة 74.7% للطلاب و35.30% للطالبات في مرحلة الدراسات العليا.

٨- أن أعلى نسبة للطلبة الخريجين كانت في كليات التقنية التي بلغت 10.36%. كما يلاحظ أن نسبة الطلاب الخريجين في جامعة الملك سعود كانت أعلى من نسبة الطالبات في حين أن نسبة الطالبات الخريجات كانت أعلى في جامعات الملك عبد العزيز، والملك فيصل، والملك خالد، والقصيم.

٩- يتضح أن كليات التقنية وجامعة الملك سعود والملك عبد العزيز استحوذت على نسبة 44.86% من الطلاب الخريجين وذلك بنسبة ٢٤,٠٩%، ١٠,٧٣%، ١٠,٠٤% على التوالي من إجمالي المجتمع. أما الطالبات فإن ٤١,٤٠% منهن تخرجن من جامعات الأميرة نورة والملك فيصل والملك عبد العزيز والملك خالد بنسب ١٣,٠٥%، ١٠,٧٧%، ١٠,٣٠%، ٧,٢٨% على التوالي.

١٠- أعلى نسبة للطلاب والطالبات الخريجين كانت في مجال الدراسات الإنسانية التي بلغت ١٦,١٧% ثم مجال الدراسات الإسلامية بنسبة ١٣,٢٤% في حين كانت أدنى نسبة في مجال الطب البيطري بنسبة ٠,٠٥%.

١١- تفاوت نسبة الطلاب والطالبات الخريجين في مجال الدراسة حيث كانت نسبة الطلاب أعلى من الطالبات في مجالات: الأعمال التجارية والإدارة، والهندسة والصناعات الهندسية، والطب البيطري في حين كانت نسبة الطالبات أعلى في مجالات: الدراسات الإسلامية، والدراسات الإنسانية، العلوم الاجتماعية والسلوكية، الرياضة والإحصاء.

١٢- بالمقارنة بين مستوى الطلاب الخريجين يظهر أن أكبر عدد من الطلاب الخريجين كان في مجال الدراسات الإسلامية بنسبة ١٣,٢٠% ثم في مجال الدراسات الإنسانية بنسبة ١٢,٩٧%، ثم في مجال الأعمال التجارية والأدارية بنسبة ١٢,١٠%. أما بالنسبة للطالبات فقد كان أكبر عدد من الخريجات في مجال الدراسات الإنسانية بنسبة ١٨,٥٨% ثم في مجال الدراسات الإسلامية بنسبة ١٣,٢٨%.

١٣- أن الطالبات في مجالات الهندسة والصناعات الهندسية، والطب البيطري وصلت نسبتهم صفر % لعدم إقبال الطالب على هذه المجالات.

١٤- بلغ العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي ٤١٥٨٩ عضو منها ٢٦١٥٦ سعودي يمثلون نسبة ٦٢,٨%، وعدد ١٥٤٣٣ غير سعودي يمثلون نسبة ٣٧,٢%.

١٥- من جهة أخرى بلغ أعضاء هيئة التدريس الذكور ٦٦,١% من العدد الإجمالي ٢٧٤٨٨، منهم نسبة ٥٨,٩% سعودي من إجمالي الذكور ١٦١٩٥ عضو. في حين بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الإناث ١٤١٠١ عضو يمثلون نسبة ٣٣,٩%من العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس منهم ٩٩٦١ سعودية يمثلون نسبة ٧٠,٦% من إجمالي عدد الأناث. ونسبة غير السعوديات ٢٩,٤% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس السعوديات.

١٦- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين ٦٢,٩% حيث بلغ عددهم ٢٦١٥٦ عضو. أما نسبة أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين ٣٧,١% حيث بلغ عددهم ١٥٤٣٣ عضو.

١٧- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يشغلون رتبة أستاذ ٢٣٣٥ يمثلون نسبة ٥,٦١% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، وأستاذ مشارك ٨,٨٨%، ونسبة أستاذ مساعد بلغت ٢٩,٦٣%.

١٨- من جانب آخر بلغت أعلى نسبة من إجمالي أعضاء هيئة التدريس برتبة معيد، حيث بلغت ٣٢,٤%، وأدناهم رتبة مدرس ٤,٥٦%.

١٩- أن نسبة السعوديين الذين يشغلون رتبة أستاذ ٢,٨٩% ورتبة أستاذ مشارك ٤,٤٨% ورتبة أستاذ مساعد ١٢,٨٣% من العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس.

٢٠- بلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس السعوديين إلى إجمالي نسبة غير السعوديين ٦٢,٩% إلى ٣٧,١% غير السعوديين.

٢١- بلغ توزيع اعضاء هيئة التدريس السعوديين حسب مؤهلهم العلمي بجميع مؤسسات التعليم العالي بنسبة ٦٣,٢%.

٢٢- بلغ عدد أعضاء هيئه التدريس الذين يحملون درجة الدكتوراه ١٨,٣ ألف يمثلون نسبة ٤٤,٢٢% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس، وبلغت نسبة السعوديين من يحملون درجة الدكتوراه ٢٠,١٩%، ودرجة الماجستير ١٠,٢٦%، وشهادة البكالوريوس ٣٢,٤٤% من العدد الإجمالي لأعضاء هيئة التدريس.

٢٣- بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس غير السعوديين الذين يحملون درجة الدكتوراه ٩,٩ بنسبة ٥٤,١% بينما عدد السعوديين ٨,٢ بنسبة ٤٥,٩%.

٢٤- ٣٩,٢٣% من إجمالي أعضاء هيئه التدريس يعملون في ثلاث مؤسسات تعليمية شملت جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وكليات التقنية على التوالي.

٢٥- من جهة أخرى يلاحظ أن أعلى نسبة لأعضاء هيئة التدريس من السعوديين كانت في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وكليات التقنية حيث بلغت النسبة ٨١,٨%، ٧٥,٨%، ٨١,٩% على التوالي.

٢٦- أن نسبة مجموع عدد أعضاء هيئة التدريس إلى إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين ٦٢,٦%، في حين نسبة غير السعوديين ٥٥,١%.

٢٧- أن الطلبه الدراسين في مرحلة البكالوريوس يمثلون أعلى نسبة حيث بلغت ٤٣,٤٦% من إجمالي عدد الدارسين المستجدين في الخارج يليهم الطلبة الدارسين في مرحلة الماجستير بنسبة ٣١,٢٥% وتوزيع النسبة ٢٥,٣٠% على بقية المراحل.

٢٨- أن توزيع الطلبة المستجدين المبتعثين نجد أن ٣,٣٣% منهم يدرسون في مرحلة الدكتوراه، و٣١,٩٥% يدرسون في مرحلة الماجستير، ومنهم يدرسون الزمالة ١,١٨%، ٤١,١٧% منهم يدرسون في مرحلة البكالوريوس، و١٨,٩٨% منهم يدرسون في مرحلة الدبلوم المتوسط، في المقابل نجد أن الطلبة الدارسين على حسابهم الخاص يتوزعون حسب مستوى الدراسة بالنسب التالية:

٢,٤٣% منهم يدرسون في مرحلة الدكتوراه، و٢٧,٧٦% منهم يدرسون في مرحلة الماجستير، و٥٤,٧٤% منهم يدرسون في مرحلة البكالوريوس، ١٢,٥٢% منهم يدرسون في مرحلة الدبلوم المتوسط.

٢٩- بلغ عدد الطلاب لجميع المراحل ٢٢٩٧٦ طالباً وطالبة منهم ١٨٠٤٣ طالبا يمثلون نسبة ٧٨,٥٣%، و٤٩٣٣ طالبة يمثلون نسبة ٢١,٤٧%.

٣٠- من جهة أخرى فقد بلغ عدد الطلبة المستجدين المبتعثين من قبل الدولة ١٩١٠٣ طالباً وطالبة يمثلون ٨٣,١٤% من العدد الإجمالي للطلبة المستجدين في الخارج في حين كان عدد الطلبة المستجدين الدارسين على حسابهم الخاص ٣٨٧٣ طالباً وطالبة يمثلون نسبة ١٦,٨٦% من العدد الإجمالي.

٣١- بالمقارنة على مستوى الجنس نجد أن عدد الطلاب الذكور المستجدين الدارسين في الخارج المبتعثين من قبل الدولة بلغ ١٤٧٦١ طالباً يمثلون نسبة ٦٤,٢٥% من إجمالي عدد الطلبة الدارسين في الخارج ونسبة ٧٧,٢٧% من إجمالي الطلبة المبتعثين ونسبة ٨١,٨١% من إجمالي الطلاب الذكور، في حين بلغ عدد الطالبات المبتعثات ٤٣٤٢ طالبة يمثلن نسبة ١٨,٩٠% من إجمالي عدد الطلبة الدارسين في الخارج نسبة ٢٢,٧٣% من إجمالي الطلبة المبتعثين ونسبة ٨٨,٠٢% من إجمالي الطالبات المستجدات اللاتي يدرسن في الخارج.

٣٢- بلغت نسبة عدد الكليات بالجامعات الحكومية ٨٢,٩% في حين بلغت نسبة التعليم العالي الأهلي ٨,١% من إجمالي عدد الكليات بالجامعات التي بلغت ٤٥٨ كلية حكومية وأهلية وجهات أخرى مثل الكليات التقنية.

٣٣- أعلى نسبة استيعاب للطلبة المستجدين كانت في الكليات التقنية بنسبة ١٥%، ثم جامعة الملك عبد العزيز بنسبة ١١%، ثم جامعة الملك سعود وجامعة الأميرة نورة ٧%.

٣٤- بمقارنة نسبة قبول الطلاب والطالبات على مستوى الجامعات والكليات يتضح أن نسبة الطلاب في جامعة الملك عبد العزيز والملك سعود وكليات التقنية أعلى من نسبة الطالبات. في حين أن نسبة الطالبات كانت أعلى من نسبة الطلاب في جامعة الملك فيصل والملك خالد وجامعة القصيم والتعليم العالي الأهلي.

٣٥- يلاحظ توزيع الطلاب والطالبات بنسبة متفاوتة بين الكليات والجامعات فقد استحوذت كليات التقنية وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود على ٣٣% من الطلاب والطالبات.

٣٦- تم تركيز قبول الطالبات في جامعة الأميرة نورة، جامعة الملك فيصل، وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك خالد.

٣٧- تشكل أعداد الطلاب المستجدين الإجمالي في جميع المراحل ما نسبته ٥٢,٢% مقارنة بالطالبات التي بلغت نسبتهم ٤٧,٧٩%.

٣٨- على نسبة من الطلاب والطالبات حيث بلغت النسبة ٧١,٦% من العدد الإجمالي لبقية المراحل. وكانت النسبة الأقل في مرحلة الدراسات العليا حيث بلغت النسبة ٣,٣٤%.

٣٩- بلغت نسبة الطالبات أعلى في مرحلة البكالوريوس ٨,٠٨% بالمقارنة بعدد الطلاب حيث بلغت نسبتهم ٤١,٩٢% في نفس المرحلة بزيادة نسبتها ١٦,١٦%.

التوصيات :

يمكن أن تستخلص بعض التوصيات المهمة بناء على النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، لعل أهمها ما يلي:

١- إعادة النظر في نظام التعليم الجامعي بإعادة تصميم هذا النظام بما يواكب المتغيرات الحاصلة في مختلف مجالات الحياة بما يهيئ خريجيها للتعامل بكفاءة مع ظروف ومقتضيات الواقع الجديد، واستخدام نظم تعليمية جديدة تضمن مجاراة التطور السريع في كافه فروع المعرفة حتى تكون قادرة على إتاحة الفرصة لعدد كبير من الطلاب بتكاليف أقل، وتطبيق نظام التعليم عن بعد (التعليم المفتوح)، ونظام الدراسة المنزلية، ونظام التعليم التعاوني، ونظام التعليم بالممارسة، ونظام التعليم يرتكز على الحاسب الآلي، ونظام التعليم بالمراسلة، ونظام جامعات الفضاء (الأقمار الصناعية).

٢- تقييم حلول حاسمة لبعض المشكلات المحلية كمشكلة:

أ- غياب بعض الطلاب.

ب- مشكله الانتقال والسكن.

ج- القضاء على ظاهرة التلقين.

د- إتاحة فرص للاتصال والحوار بين الطلبة والأساتذة وبين الطلاب أنفسهم.

٣- تغير المناهج والمقررات الدراسية لكي يواكب الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعاوني والتكنولوجيا في الداخل والخارج، بناء المهارات، وتوفير المؤهلات التي يحتاجها سوق العمل حالياً ومستقبلاً من خريجي الجامعات.

ويرعى في تصميم المقررات الجديدة:

- قدرات وظروف الطلاب.
- نقاط القوة والضعف، ووسائل الاتصال التعليمية المتاحة.
- الاعتبارات المالية.
- الهدف أو الحاجة التي من أجلها وضع القرار.

ويراعى عند إعداد المقررات والمناهج الجديدة مايلي:

- الاعتماد على فريق متكامل لكل مقرر أو مجموعة من المقررات التي تنتمي إلى مجال معرفي ومتخصص في المادة العلمية.
- أن تتلاءم هذه المناهج والمقررات مع طبيعة الطلاب وأن تأخذ في الحسبان خبراتهم.
- إيجاد نوع من الترابط بين الوحدات الدراسية المكتوبة وبين الوسائل الأخرى سواء مسموعة أو مرئية.
- أثراء الوحدات الدراسية بالصور والرسوم التوضيحية.
- أستخدام نظام الحقائب التعليمية والأنشطة البحثية الميدانية.

٤- أستخدام وسائل جديدة للأتصال مع الطلاب الخريجين مثل: استخدام شرائط الفيديو، الأذاعة والتلفزيون، برامج التنمية المرئية، برامج التعليم المبرمج.

٥- الارتقاء بالبحث العلمي وتنويع العملية التعليمية لتحسين البرامج التعليمية وتطوير المقررات وطرق التقويم ودراسة أداء الطلاب.

٦- تخصيص الموارد المالية المناسبة لتنمية البحوث والدراسات وإنشاء قواعد البيانات والمعلومات وربطها بقواعد البيانات العالمية في الجامعات.

٧- عقد دورات تدريبية لجميع الإداريين بالجامعات والكليات سواء رؤساء أو مرؤوسين التي تتعلق بكيفية التعامل مع الآخرين. والأساليب الحديثة لمواجهة المواقف المختلفة في مكان العمل لضمان وجود التعامل بين جميع الإداريين.

٨- أن تقوم إدارة الجامعة بالأشتراك مع الموظفين بمراجعة دورية لإجراءات وقوانين العمل ومعرفة الجميع لأي تعديلات تطرأ على هذه القوانين كإجراءات التسجيل، وإجراءات تعيين أعضاء هيئة التدريس ... الخ.

٩- أن تكون لدى عضو هيئة التدريس : المعرفة والخبرة في مادة التخصص، ولديه المهارات الخاصة بطرق التعليم، ومهارات الأتصال، والسمات والخصائص الشخصية. وأن يكون لديه الميل لتحديث المعلومات والاتصال بمصادر المعرفة والأفكار الحديثة المتجددة بما يساعده على تجديد أفكاره وأساليب التعليم ووسائل الإيضاح.

١٠- إلى جانب ما تقدم فإن عضو هيئة التدريس المناسب لمجابهة التحديات المعاصرة التي يجب أن يتمتع بمجموعة من المهارات وهي:

أنواع المهارات	البيان
المهارة التكنولوجية	القدرة على أستيعاب التكنولجيا الجديدة وقبولها وأستخدامها الاستخدام الصحيح.
الرؤية المستقبلية	أن يكون عضو هيئة التدريس له القدرة على التصور المستقبلي وتحديد المجالات الجديدة والقدرة على توضيح هذه الصور المستقبلية لطلابه
النظرة الثاقبة للأمور	يعني أكتشاف المشكلات وحلها بصورة سريعة وقت حدوثها، وتصور الحلول السليمة.
الإحساس بالآخرين	تقديم النصح والمشورة للطلاب وحسن التعامل معهم والإحساس بمشاعرهم والتأثير على سلوكياتهم.
التميز المستمر	أي الإتقان والارتقاء والسعي نحو الأفضل دائماً.
الانفتاح	أي قبول الجديد والتعامل مع الظروف والمواقف غير المعتادة.
إدارة الجماعات	يعني القدرة على تكوين فريق عمل من الطلاب.

١١- ضرورة أن تقوم الجامعات والكليات بعقد حلقات إرشادية تعريفية للموظفين الجدد تطلعهم فيها على إجراءات العمل المتبعة وكيفية توزيع المخرجات الناتجة عن العمل وحقوق وواجبات الموظف. وأن يكون حضور الموظف إلى هذه الحلقات إلزامياً لكل موظف يتم تعيينه لأول مرة في الجامعة.

١٢- ضرورة الاهتمام بموضوع تطوير إدارة التعليم الجامعي وقبل الجامعي وتوجيه الجهود البحثية، خاصة فيما يتعلق بطرق وقياس العوامل المؤثرة عليه.

١٣- ضرورة الاهتمام بموضوع التعليم بصفة عامة ودوره في قيادة مؤسسات المجتمع المختلفة في الوقت المعاصر.

١٤- متابعة وتقويم البرامج التعليمية والارتقاء بنظم البحوث، وأحداث وتطوير متواصل وتحسين البرامج التعليمية من خلال تطوير المقررات وابتكار طرق التقويم ودراسة أداء الطلاب حتى لايترك الأمر للاجتهادات الشخصية كما هو حادث في نظم التعلم التقليدية.

١٥- يجب على الكليات بذل جهود واضحة في سبيل إحداث تطوير هيكلي لمنظمات الأعمال السعودية من خلال ممارستها لأنشطة التعليم، البحوث، الأستشارات، التدريب، ونشر الفكر الوعي الأداري.

١٦- مطالبة الجامعات وماتضمها من كليات بالأندماج مع المجتمع السعودي والتفاعل مع مؤسساته المختلفة من خلال الأتصال والتفاعل مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية المسؤولة عن رسم السياسات والإستراتيجيات وأتخاذ القرار.

توصيات للدراسات المستقبلية

أن بالإمكان دراسة هذا الموضوع من جوانب وزوايا مختلفة. ويوصي الباحث بدراسة الموضوعات التالية:

١- المقارنة بين الجامعات الحكومية والجامعات الأهلية في المملكة العربية السعودية.

٢- المقارنة بين الجامعات في بيئات مختلفة ومدى تأثير الثقافة على تطوير أدائها.

٣- نمط القيادة في الجامعات وأثرها ونجاحها على تطوير وتحسين الأداء الجامعي.

٤- إعداد وتأهيل عضو هيئة التدريس في القرن الواحد والعشرين.

٥- التعليم الأداري في المملكة العربية السعودية : الواقع والطموح.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

أبـوبكر، مصـطفى محمـود " التفكيـر الاسـتراتيجي وإعـداد الخطـة الاسـتراتيجية " الإسـكندرية: الـدار الجامعية، ٢٠٠٠م.

أبـومغلي، د. سـميح وآخـرون " قواعـد التـدريس فـي الجامعـة " عمـان: دار الفكـر للطباعـة والنشـر والتوزيع، ١٩٩٧م.

إحصـاءات التعلـيم العـالي فـي المملكـة العربيـة السـعودية، الريـاض : مركـز إحصـاءات التعلـيم العـالي : وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات بوزارة التعليم العالي. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

إدريـس، د.ثابـت عبـد الـرحمن ود. جمـال الـدين محمـد المرسـي " الإدارة الاسـتراتيجية مفـاهيم ونمـاذج تطبيقية " الإسكندرية : الدار الجامعية،٢٠٠١م.

تطـوير المعلـم الجـامعي، الإصـدار العلمـي لنـدوة " تطـوير المعلـم الجـامعي " والـذي نظمتـه جامعـة الملـك سـعود بالريـاض، فـي الفتـرة مـن ٢٣-٢٥ رجـب ١٤٢٠هـ الموافـق ١-٣ نـوفمبر ١٩٩٩م.

الجريوي، خالـد عبـد العزيـز " تقويم بـرامج تـدريب الموجهين التربـويين فـي كـل مـن جامعـة الملـك سـعود، وجامعـة الإمـام محمـد بـن سـعود الإسـلامية، وجامعـة أم القـرى، مـن وجهـة نظـر المتـدربين " رسالة ماجستير أجيزت في ١٤١٦/١/٢٢هـ من جامعة الملك سعود.

حسـين، سـلامة عبـد العظـيم، " الادارة الذاتيـة ولا مركزيـة التعلـيم " الاسـكندرية : دار الوفـاء للطباعـة والنشر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦م.

الحكمـي، د. إبـراهيم الحسـن " الكفـاءات المهنيـة المتطلبـة للأسـتاذ الجـامعي مـن وجهـة نظـر طلابـه وعلاقتهـا بـبعض المتغيـرات " رسـالة الخلـيج العربـي، العـدد التسـعون، السـنة الرابعـة والعشرون، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤، الرياض.

الحميـدي، د. عبـد الله بـن محمـد " اسـتخدام أسـلوب تقويم ومراجعـة البـرامج (بيـرت PERT) فـي مراجعـة وتطوير البرامج العلمية في الجامعات " مكة المكرمة : جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

الخضـير، د. خضـير بـن سـعود " التعلـيم العـالي فـي المملكـة العربيـة السـعودية بـين الطمـوح والإنجـاز " الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٩هـ.

الخطيـب، احمـد، " الادارة الجامعيـة دراسـات حديثـة " أربـد : مؤسسـة حمـادة للدراسـات الجامعيـة، الطبعـة الاولى، ١٩٩٩م.

دليل التعليم العالي في المملكة، الرياض : وزارة التعليم العالي، ١٤١٦هـ.

الزهراني، د. سعد عبد الله بردي " مواءمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية " الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية السعودية، ١٤٢٣هـ.

ساعاتي، د. عبدالاله، " الخطة الاستراتيجية للجامعات السعودية ... معوقات التطبيق وآليات التفعيل ". ورقة مقدمة لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة : محرم ١٤٢٢هـ - أبريل ٢٠٠١م.

السيد، د. إسماعيل محمد " الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية " الإسكندرية : الدار الجامعية، ٢٠٠٠م.

شحاتة، د. حسن " التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق " القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب، ٢٠٠١م.

الشيخ، د. عمر " دليل منهجي للتقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي " تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٨م.

الصالح، د. محمد عبد العزيز " جهود خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز في تطور أنظمة ولوائح التعليم العالي " الرياض : وزارة التعليم العالي، ١٤٢٣هـ.

الصاوي، د. محمد وجيه و د. أحمد عبد الباقي البستان " دراسات في التعليم العالي المعاصر " الكويت : مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع ١٩٩٩م.

الصباح، د. عبد الرحمن " مبادئ الرقابة الإدارية " عمان : دار زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٥م.

طايل، د. مجدي محمد، " إدارة الجودة الشاملة كأداة للإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي ". ورقة مقدمة لندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة : محرم ١٤٢٢هـ - أبريل ٢٠٠١م.

الطائي، يوسف حجيم، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي الدباس، " إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي " الاردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

عبد المحسن، توفيق، " تخطيط ومراقبة جودة المنتجات، مدخل إدارة الجودة الشاملة " القاهرة : معهد الكفاية والإنتاجية جامعة الزقازيق، ١٩٩٦م.

العتيبي، خالد عبد الله " تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعات السعودية " الرياض، ١٤٢٠هـ.

العلوي، حسين محمد، " ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي " جدة : مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٩٨م.

العمر، د. عبد العزيز بن سعود " القدرة التنبؤية لبعض معايير القبول في كليات المعلمين " الرياض : جامعة الملك سعود، ١٤٢٢هـ.

مشروع تطوير التعليم، في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض : مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٢٥هـ.

المغلوث، فهد، " تقويم البرامج والمشروعات الاجتماعية "، الرياض : مطابع التقنية للأوفست، ١٤١٧هـ.

النبهان، موسى.اساسيات القياس في العلوم السلوكية، الأردن : دار الشروف للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤م

الندوة الجامعية الكبرى، المحور التربوي، الرياض : نظمتها جامعة الملك سعود بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية بتاريخ ٧-١٨ رجب ١٤٢٠هـ الموافق ١٦-٢٧ أكتوبر ١٩٩٩م.

نظام مجلس التعليم العالي بتاريخ ١٤١٤/٦/٤هـ الموافق ١٩٩٣/١١/١٧م

ثانيا : المراجع الاجنبيه :

Alan R. Andreasen, Philip Kotler. " Strategic Marketing for Nonprofit Organizations ", Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 7th ed., 2008.

Brown, F., Jacqueline, L., " A Study in Organizational Change: the Attitude of Personal Toward TQM Implementation in State Department of Education ", Dissertation Abstract International, vol.A55, no.7, p.1753. 1995.

Fram, E., " Not So Strange Bedfellows marketing & Total Quality Management ", Managing Service Quality, vol.5, no.1, pp.50-56, 1995.

Gwinner, K.P., Gremler, D.D., Bitner, M.J. " Relational benefits in services industries: The customer's perspective ", *Journal of the Academy of Marketing Science*, Vol. 26, no. 2, pp. 101-114. 1998.

Kotler, Philip, " Marketing Management: Analysis, Planning and Control ", Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 8th edition, 1994.

Lazin, F., Jayaram, N., Evans M., " Higher Education and Equality of Opportunity: Cross-National Perspectives ", Lanham, MD: Lexington Books, Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2010.

Longenker, C., Scazzero, J., " The Ongoing Challenge of Total Quality Management", The TQM Magazine, vol.8, no.20, pp.55-60, 1996.

Seymour, D., " TQM on Campus: What the Pioneers are Finding ", AAHE Bulletion, pp.10-13-18, 1991.

ثالثاً : المؤتمرات والندوات والمقالات

بسيوني، سعاد، وسلامة، عادل عبد الفتاح، النبوي، أمين محمد، " تطوير التعليم الجامعي في مصر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة "، مؤتمر تقويم الأداء الجامعي، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٨-١٠ ديسمبر م١٩٩٨.

تطوير المعلم الجامعي، الأصدار العلمي لندوة تطوير المعلم الجامعي، الرياض : جامعة الملك سعود، في الفترة من ٢٣ -٢٥ رجب ١٤٢٠هـ.،١-٣ نوفمبر ١٩٩٥م.

الزامل، خالد محمد، " مفهوم ادارة الجودة في المملكة العربية السعودية " بحث مقدم في المؤتمر السادس للتدريب والتنمية الإدارية القاهرة، ١٩-٢١ ابريل ١٩٩٣م.

زايد، عادل محمد، " تحليل الميزة التنافسية لكليات ادارة الاعمال : رؤية استراتيجيه "، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الاول للتعليم الجامعي والاداري والتجاري في العالم العربي، العين : ١٢ - ١٤ مارس ١٩٩٦م.

سلامة، عادل عبد الفتاح، " التعليم الجامعي عن بُعد "، مؤتمر مخرجات التعليم الجامعي في ضوء معطيات العصر، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ١٣-١٤ نوفمبر ٢٠٠١م.

الشربيني، عبدالعزيز، عفيفي، صديق محمود، " توسيع افاق التعليم والتعلم في ظل تكنولوجيا والاتصالات "، ورقة علمية مقدمه إلى المؤتمر السنوي الثاني الخاص بالاتجاهات الحديثة في ادارة الأعمال القاهره : ٦-٨ ابريل ٢٠٠٠م.

عبد الوهاب، محمد زكريا، " الأداء الجامعي بين النظرية والتطبيق "، مؤتمر تقويم الأداء الجامعي، القاهرة : مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٨م.

العلي، عبدالستار محمد، " تطوير التعليم الجامعي بأستخراج نظام إدارة الجودة الشاملة "، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر الاول للتعليم الجامعي والاداري والتجاري في العالم العربي، العين : ١٢ - ١٤ مارس ١٩٩٦م.

مدني، غازي بن عبيد، " تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة "، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠)، الرياض : وزارة التخطيط ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ الموافق ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

المرأة والبحث العلمي في الجامعة، ثروة البحث العلمي والتكنولوجي من اجل تنمية دور المرأة، القاهره : المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٢م، ص ٧٤.

مشروع تطوير التعليم في الدول الاعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض : مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٤٢٥هـ.

مصطفى، احمد السيد، " زراعة الابتكار في طلبة التعليم الجامعي الاداري : رؤية معاصرة "، ورقة علمية مقدمة إلى المؤتمر السنوي الثاني الخاص بالاتجاهات الحديثة في ادارة الاعمال، القاهرة ٦-٧ ابريل ٢٠٠٠م.

مهدي، ابراهيم محمد، " تطبيق مفهوم الجودة الشاملة في تصميم برامج التعليم الاداري "، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الاول للتعليم الجامعي الاداري والتجاري في العالم العربي، العين،١٢- ١٤ مارس ١٩٩٦م.

النجار، فريد راغب، " نموذج الاعتراف والجدارة للكليات والجامعات عبر العالم العربي وخارجه "، ورقة علمية مقدمه إلى المؤتمر السنوي الثاني الخاص بالاتجاهات الحديثة في ادارة الأعمال القاهره : ٦-٨ ابريل ٢٠٠٠م.

الندوة الجامعية الكبرى، المحور التربوي، الرياض : جامعة الملك سعود، بمناسبة مرور مائة عام على تاسيس المملكة العربية السعودية، ١٧-١٨ رجب ١٤٢٠هـ.، الموافق ١٦-١٧ اكتوبر ١٩٩٩م.

رابعاً : رسائل الماجستير والدكتوراه

الجريوي، خالد عبد العزيز، " تقييم برامج تدريب الموجهين التربويين في كل من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى من وجهة نظر المتدربين "، رسالة ماجستير، الرياض : جامعة الملك سعود، ١٤١٦/١/٢٢هـ.

محمد، اشرف السعيد احمد، " التعليم الجامعي مع التطبيق على كليات التربية "، القاهرة : رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٨م.

أبو ليلى، حسن محمد، " إدارة الجودة الشاملة : دراسة ميدانية لاتجاهات أصحاب الوظائف الإشرافية نحو مستوى تطبيق ومعوقات إدارة الجودة الشاملة في شركة الاتصالات الأردنية "، الأردن : رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك،. ١٩٩٤م.

الإبراهيمي، عدنان بدري، " فاعلية إدارات شؤون العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية "، العراق : رسالة دكتوراه، ١٩٩٧م.

المناصير، علي فلاح، " إدارة الجودة الشاملة في سلطة الكهرباء الأردنية "، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤م.

ناجي، فوزية محمد، " إدارة الجودة الشاملة والإمكانات التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي "، عمان : حالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمّان الأهلية، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

الغانم، عبد العزيز غانم، " الهدر التعليمي في كليات جامعة الكويت "، الكويت : مجلة كلية التربية، المجلد السابع، العدد الأول، ١٩٩٤م.

شرف الدين، عبدالتواب، " التعليم في عصر المعلومات "، قطر : مجلة التربية، العدد ١٠٥، السنه ٢٢، يونيو ١٩٩٣م.

عبود، عبدالعليم محمد، " قياس اتجاهات الدارسين وأعضاء هيئة التدريس نحو برنامج التعليم المفتوح بجامعة القاهرة "، القاهرة : مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٤٨، السنة الخامسة والثلاثون، ١٩٩٥م.

السلمي، علي، " الادارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية "، القاهرة : كتاب الاهرام الاقتصادي، العدد ٣٥، يناير ١٩٩١م.

القحطاني، سالم سعيد، " إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الحكومي "، الرياض : مجلة الادارة العامة، العدد ٧٨، ابريل ص ٧-٣٥، ١٩٩٣م.

درباس، احمد سعيد، " إدارة الجودة الكلية مفهومها وتطبيقاتها التربوية وإمكانية الافادة منها في القطاع التعليمي السعودي " الرياض : رسالة الخليج العربي، المجلة ١٤، العدد ٥٠، ص ١٥- ٤٠، ١٩٩٤م.

خامساً : الانترنت والصحف

تصنيف THES-QS للجامعات العالمية QS World University Rankings
http://www.topuniversities.com/university-rankings

تصيف بيو متركس للجامعات العالمية Webometrics Ranking of World Universities
http://www.webometrics.info/about.html

جامعة جابوتونج شنغهاي http://www.shanghairanking.com

حمدي، د. عبدالرحمن، " رؤية الاصلاح التعليم الجامعي في مصر "، القاهرة : مقالة منشورة في جريدة الاهرام المصرية في ٢٠٠٤/٧/١٢م.، ٢٤ جماد الاول ١٤٢٥هـ. نقلا عن المؤتمر السنوي لرابطة الجامعات والكليات الأمريكية، الذي عقد بولاية رود أيلاند الامريكية، من خلال تقييم الاداء التعليمي في مصر.

الربيعي، فلاح خلف، " مقومات الجودة في المؤسسات التعليم الجامعي "، العراق : العدد ٢٣٣٢، ٢٠٠٨/٤/٧م.

روبلز، خوزيه نارو، " هيكل التعليم المعرفي "، مدير جامعة المكسيك الوطنية المستقلة، ٢٠٠٨م. مقالة منشورة على الانترنت تحت عنوان " التعليم العالي في تطوير الاقتصاد المعرفي.

السيد، منير حسن علي، " ادارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في منشأت التعليم العالي " الرياض : جامعة الملك عبد العزيز، مقالة منشورة على الانترنت في ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

العولمة والتعليم العالي للجودة، " التحديات ولتطوير التعليم العالي في دول الكومنولث "، باريس : المعهد الدولي للتخطيط التربوي بباريس التابع لليونسكو، يوليو ٢٠١١، نقلا عن الانترنت، تاريخ النشر ١٤٣٤/٨/١٩هـ.

الفريجات، د.غالب، " التعليم الجامعي ودورة في المجتمع "، الأردن: مقالة منشورة على الانترنت.

مؤشرات التعليم العالي في مصر، ٢٠٠٩م. نقلا من الانترنت.

موقع عمادة الجودة، بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية

http://www.ksu.edu.sa/sites/ksuarabic/deanships/quality/pages/tonguniversity.aspx

نوفل، محمد نبيل، " تأملات في مستقبل التعليم العالي " القاهرة : مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة : مقالة منشورة على الانترنت في ١٩٩٢م .

الملاحق والإحصاءات

جدول رقم (١)

يوضح الجدول التالي أعداد الطلبة والطالبات المستجدين حسب مجال الدراسة

مجال الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة %
الدراسات الإسلامية	٢٠,٩	١٨,٤	٣٩,٣	%٢٣,٥٤
الدراسات الإنسانية	١٦,٢	١٨,٥	٣٤,٧	%٢٠,٧٩
العلوم الاجتماعية والسلوكية	٤,٣	١٤,٧	١٩	%١١,٣٨
الأعمال التجارية والإدارية	٢٤,٩	٧,٣	٣٢,٢	%١٩,٢٩
الرياضة والإحصاء	١,٣	٦,٥	٧,٨	%٤,٦٧
الهندسة والصناعات الهندسية	١٨,٨	٠,٩٣	١٩,٧٣	%١١,٨٢
الطب البيطري	٠,١٩	_	٠,١٩	%٠,١١
الصحة	٦,٣١	٧,٧	١٤,٠١	%٨,٣٩
الإجمالي لعدد الطلاب المستجدون في جميع المؤسسات التعليمية	٩٢,٩	٧٤,٠٣	١٦٦,٩٣	%١٠٠,٠٠
	%٥٥,٦٥	%٤٤,٣٥	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٢)

يوضح الجدول التالي أعداد الطلبة الخريجين حسب المستوى الدراسي

مستوى الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة %
دبلوم متوسط	٢٠,٨	٦,٧	٢٧,٥	%٢٢,٣٦
بكالوريوس	٢٨,٨	٦٢,٣	٩١,١	%٧٤,٠٧
دبلوم عالي	١,٥٧	٠,٥١	٢,٠٨	%١,٦٩
ماجستير	١,٣٨	٠,٤٩	١,٨٧	%١,٥٢
دكتوراه	٠,٣٣	٠,١١	٠,٤٤	%٠,٣٦
الإجمالي الكلي للخريجين في جميع مؤسسات التعليم الحكومي والأهلي	٥٢,٨٨	٧٠,١١	١٢٢,٩٩	%١٠٠,٠٠
	%٤٣,٠٠	%٥٧,٠٠	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٣)

يوضح الجدول التالي أعداد الطلاب الخريجين حسب الجهة التي يتم اختيارها من قبل الباحث كعينة الدراسة

الجهة	طلاب	طالبات	جملة	نسبة%
جامعة الملك سعود	٥,٧	٤,٤	١٠,١	%١٤,٥١
جامعة الملك عبد العزيز	٥,٣	٧,٢	١٢,٥	%١٧,٩٥
جامعة الملك فيصل	٢,٢	٧,٥	٩,٧	%١٣,٩٣
جامعة الملك فيصل	٣,١	٥,١	٨,٢	%١١,٧٨
جامعة القصيم	٢,١	٣,٦	٥,٧	%٨,١٩
جامعة الاميرة نوره	_	٩,١	٩,١	%١٣,٠٧
كليات التقنية	١٢,٧	_	١٢,٧	%١٨,٢٤
التعليم العالي الأهلي	٠,٨٨	٠,٧٤	١,٦٢	%٢,٣٣
إجمالي الطلبة الخريجين في جميع مؤسسات التعليم العالي	٣١,٩٨	٣٧,٦٤	٦٩,٦٢	%١٠٠,٠٠
	%٤٥,٩٤	%٥٤,٠٦	%١٠٠,٠٠	

الجدول رقم (٤)

يوضح الجدول التالي توزيع الطلبة الخريجين في مجال الدراسة حيث بلغ عدد ة مجالات الدراسة التي تم اختيارها كعينة ٨ مجالات

مجال الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة %
الدراسات الإسلامية	٦,٩	٩,٣	١٦,٢	%١٣,١٧
الدراسات الإنسانية	٦,٨	١٣	١٩,٨	%١٦,١٠
العلوم الاجتماعية والسلوكية	١,٤	٦,٨	٨,٢	%٦,٦٧
الأعمال التجارية والإدارية	٦,٤	٣,٦	١٠	%٨,١٣
الرياضة والإحصاء	١,١	٤	٥,١	%٤,١٥
الهندسة والصناعات الهندسية	٤,٧	_	٤,٧	%٣,٨٢
الطب البيطري	٠,٦١	_	٠,٦١	%٠,٥٠
الصحة	٤,٥	٣,٥	٨	%٦,٥٠
الإجمالي لعدد الطلاب الخريجين في جميع المؤسسات التعليم العالي	٥٢,٩	٧٠,١	١٢٣	%١٠٠,٠٠
	%٤٣,٠١	%٥٦,٩٩	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٥)

يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي خلال العام الدراسي ١٤٢٩– ١٤٣٠هـ

الجنسية	ذكر	أنثى	جملة	النسبة %
سعودي	١٦,٢	٩,٩	٢٦,١	%٦٢,٨٩
	%٦٢,٠٧	%٣٧,٩٣	%١٠٠,٠٠	
غير سعودي	١١,٣	٤,١	١٥,٤	%٣٧,١١
	%٧٣,٣٨	%٢٦,٦٢	%١٠٠,٠٠	
الإجمالي	٢٧,٥	١٤	٤١,٥	%١٠٠,٠٠
	%٦٦,٢٧	%٣٣,٧٣	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٦)

ويوضح الجدول التالي توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب الرتب العلمية بمؤسسات التعليم العالي (حكومي، وأهلي) سعوديين وغير سعوديين

الرتب العلمية	سعودي	غير سعودي	المجموع	النسبة %
أستاذ	١,٢	١,١٣٥	٢,٣٣٥	%٥,٥٧
أستاذ مشارك	١,٨٦٣	١,٨٣١	٣,٦٩٤	%٨,٨١
أستاذ مساعد	٥,٣٣٤	٦,٩٩	١٢,٣٢٤	%٢٩,٣٨
محاضر	٤,٦٢٨	٣,٥٩١	٨,٢١٩	%١٩,٥٩
معيد	١٢,٥٧٨	٠,٩٠٤	١٣,٤٨٢	%٣٢,١٤
مدرس	٠,٩١٣	٠,٩٨٢	١,٨٩٥	%٤,٥٢
الإجمالي	٢٦,٥١٦	١٥,٤٣٣	٤١,٩٤٩	%١٠٠,٠٠
	%٦٣,٢١	%٣٦,٧٩	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٧)

جدول التالي يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس حسب المؤهل العلمي بمؤسسة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية

المؤهل العلمي	سعودي	غير سعودي	المجموع	النسبة %
دكتوراه	٨,٢	٩,٩	١٨,١	%٤٣,٩٣
ماجستير	٤,٣	٣,٥	٧,٨	%١٨,٩٣
بكالوريوس	١٣,٥	١,٨	١٥,٣	%٣٧,١٤
الإجمالي	٢٦	١٥,٢	٤١,٢	%١٠٠,٠٠
	%٦٣,١١	%٣٦,٨٩	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٨)

الجدول التالي يوضح توزيع أعضاء هيئة التدريس على مؤسسات التعليم العالي حسب الجامعات والكليات (حكومي، وأهلي)، سعودي وغير سعودي

الجهة	سعودي	غير سعودي	المجموع	النسبة%
حكومي:				
جامعة الملك سعود	٤,٥٧٣	٢,٤٨٥	٧,٠٥٨	%٣٠,٢٤
جامعة الملك عبد العزيز	٣,٩٢٢	١,١٨٥	٥,١٠٧	%٢١,٨٨
جامعة الملك فيصل	١,٤٧٦	٠,٨٨٢	٢,٣٥٨	%١٠,١٠
جامعة الملك خالد	٠,٨٩	١,٠٩٤	١,٩٨٤	%٨,٥٠
جامعه القصيم	٠,٩٠٤	٠,٨٥٧	١,٧٦١	%٧,٥٤
جامعة الأميرة نوره	٠,٨٦	٠,٠٦٣	٠,٩٢٣	%٣,٩٥
الكلية التقنية	٣,٤٠٤	٠,٧٤٨	٤,١٥٢	%١٧,٧٩
مجموع عدد أعضاء هيئة التدريس (حكومي)	١٦,٠٢٩	٧,٣١٤	٢٣,٣٤٣	%١٠٠,٠٠
النسبة %	%٦٨,٦٧	%٣١,٣٣	%١٠٠,٠٠	
الاهلية:				
مجموع أعضاء هيئة التدريس (أهلي)	٠,٣٥١	١,١٨٦	١,٥٣٧	%٠,٨٤
	%٢٢,٨٤	%٧٧,١٦	%١٠٠,٠٠	
مجموع أعضاء هيئة التدريس (حكومي، وأهلي) العينة	١٦,٣٨١	٨,٥	٢٤,٨٨١	%٥٩,٨٣
	%٦٥,٨٤	%٣٤,١٦	%١٠٠,٠٠	
إجمالي أعضاء هيئة التدريس (حكومي، وأهلي)	٢٦,١٥٦	١٥,٤٣٣	٤١,٥٨٩	%١٠٠,٠٠
	%٦٢,٨٩	%٣٧,١١	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (٩)

يوضح الجدول التالي توزيع الطلبة المستجدين الدارسين في الخارج على حسب مستوى الدراسة

مستوى الدراسة	المبتعثون			على حسابهم الخاص			الإجمالي			النسبة
	طلبة	طالبات	الإجمالي	طلبة	طالبات	الإجمالي	طلبة	طالبات	الإجمالي	
دكتوراه	٠,٤٨٧	٠,١٥	٠,٦٣٧	٠,٨٤	٠,١٠٠	٠,٩٤	١,٣٢٧	٠,٢٥٠	١,٥٧٧	5.82%
ماجستير	٤,٤	١,٧	٦,١	٠,٨٩٢	٠,١٨٣	١,٠٧٥	٥,٢٩٢	١,٨٨٣	٧,١٧٥	26.46%
زمالة	٠,١٨٤	٠,٤٢	٠,٦٠٤	_	_	٠	٠,١٨٤	٠,٤٢٠	٠,٦٠٤	2.23%
دبلوم عالي	٠,١	_	٠,١	٠,٢	_	٠,٢	٠,٣	_	٠,٣	1.11%
بكالوريوس	٦,٦	١,٢	٧,٨	١,٨	٠,٣٣٥	٢,١٣٥	٨,٤	١,٥٣٥	٩,٩٣٥	36.64%
دبلوم متوسط	٢,٥	١,١	٣,٦	٠,٤٢٧	٠,٥٨٠	١,٠٠٧	٢,٩٢٧	١,٦٨٠	٤,٦٠٧	16.99%
أخرى	٠,٥٣٩	٠,٩٦	١,٤٩٩	٠,٩٢	٠,٥٠٠	١,٤٢	١,٤٥٩	١,٤٦٠	٢,٩١٩	10.76%
المجموع	14.81	5.53	٢٠,٣٤	5.079	1.698	٦,٧٧٧	١٩,٨٨٩	7.228	27.117	100.00%

جدول (١٠)

يوضح الجدول التالي اعداد الطلبه المستجدين الدراسية في الخارج

الدارسون في الخارج	طلاب	طالبات	جملة	النسبة %
المبتعثون على حساب الدولة	١٤٧٦١	٤٣٤٢	١٩١٠٣	%٨٣,١٤
المبتعثون على حسابهم الخاص	٣٢٨٢	٥٩١	٣٨٧٣	%١٦,٨٦
الإجمالي	١٨٠٤٣	٤٩٣٣	٢٢٩٧٦	%١٠٠,٠٠
	%٧٨,٥٣	%٢١,٤٧	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (١١)

يوضح الجدول التالي عدد الكليات والمعاهد في المؤسسات التعليم العليا

المؤسسات التعليمية	عدد الجامعات	عدد الكليات لكل جامعة
التعليم العالي الحكومي	٢٠	٣٨٠
	%٤٣,٤٨	%٨٢,٩٧
التعليم العالي الأهلي	٢٢	٣٨
	%٤٧,٨٣	%٨,٣٠
جهات أخرى	٤	٤٠
	%٨,٧٠	%٨,٧٣
الإجمالي	٤٦	٤٥٨
	%١٠٠,٠٠	%١٠٠,٠٠

الجدول رقم (١٢)

يوضح الجدول التالي توزيع الطلبة المستجدين حسب الجهة التي تم اختيارها من قبل الباحث كعينة للدراسة

الجهة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة
أ – حكومي:				
جامعة الملك سعود	١٢,٦	٧,٢	١٩,٨	%١٣,٠٣
جامعة الملك عبد العزيز	٢٠,٦	٩,٩	٣٠,٥	%٢٠,٠٧
جامعة الملك فيصل	٣,٦	١٣,٤	١٧	%١١,١٨
جامعة الملك خالد	٤,٢	٨,٤	١٢,٦	%٨,٢٩
جامعه القصيم	٣,٨	٧,٥	١١,٣	%٧,٤٣
جامعة الأميرة نوره	_	١٩,٨	١٩,٨	%١٣,٠٣
الكلية التقنية	٣٨,١	٢,٩	٤١	%٢٦,٩٧
مجموع عدد الطلاب	٨٢,٩	٦٩,١	١٥٢	%١٠٠,٠٠
النسبة %	%٥٤,٥٤	%٤٥,٤٦	%١٠٠,٠٠	
ب – الأهلية:				
التعليم العالي الأهلي	٣,٩	٤	٧,٩	%٢,٩٠
النسبة %	%٤٩,٣٧	%٥٠,٦٣	%١٠٠,٠٠	
إجمالي عدد الطلاب (حكومي، وأهلي) العينة	٨٦,٨	٧٣,١	١٥٩,٩	%٥٨,٦١
	%٥٤,٢٨	%٤٥,٧٢	%١٠٠,٠٠	
الإجمالي الكلي لعدد الطلاب في جميع مؤسسات التعليم	١٤٢,٤	١٣٠,٤	٢٧٢,٨	
	%٥٢,٢٠	%٤٧,٨٠	%١٠٠,٠٠	

جدول رقم (١٣)

يوضح الجدول التالي أعداد الطلبة والطالبات المستجدين حسب المستوى الدراسة في جميع المؤسسات التعليم العالي بالمملكة بشقيها الحكومي والأهلي في جميع المراحل خلال العام الدراسي ١٤٢٩- ١٤٣٠هـ

مستوى الدراسة	طلاب	طالبات	جملة	النسبة%
دبلوم متوسط	٥٥,٣	١٤,٢	٦٩,٥	%٢٥,٤٩
بكالوريوس	٨١,٣	١١٢,٧	١٩٤	%٧١,١٦
دبلوم عالي	١,١٤	٠,٥٧	١,٧١	%٠,٦٣
ماجستير	٤,٠٣	٢,٥٤	٦,٥٧	%٢,٤١
دكتوراه	٠,٥٨	٠,٢٧	٠,٨٥	%٠,٣١
الإجمالي الكلي للمستجدين في جميع مؤسسات	١٤٢,٣٥	١٣٠,٢٨	٢٧٢,٦٣	%١٠٠,٠٠
التعليم العالي بالمملكة	%٥٢,٢١	%٤٧,٧٩	%١٠٠,٠٠	